



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر 2000 - 2016

إشراف الأستاذة:

بن حليلة سليمة

إعداد الطالبة:

بلعباس صفية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب:	الرتبة:	الجامعة الأصلية:	الصفة:
بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم	رئيسا
بن حليلة سليمة	أستاذ مساعد "أ"	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم	مشرفا ومقررا
لاكسي فوزية	أستاذ محاضر "ب"	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

شكر وعرفان

أتقدّم بخالص الشكر وجميل العرفان؛ لصاحبة العطاءات العلمية
الجميلة؛ المشرفة على هذا البحث:

الأستاذة الفاضلة: **بن حلیمت سلیمت**

التي كانت قدوة في عطاءها ودقتها وتفانيها

كما أتقدم بخالص التقدير للقائمين على الكلية بجامعة مستغانم من
أساتذة فضلاء، وإداريين نبلاء، وعمال أصلاء.

وإلى كل أفراد الدفعة الأكارم

الصفحة:	فهرس المحتويات:
	شكرو عرفان
أ - ب	فهرس المحتويات
ج	فهرس الجداول والأشكال
05 - 01	المقدمة
06	الفصل الأول: مدخل نظري لسعر الصرف
07	تمهيد
08	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
08	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
15	المطلب الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف
26	المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي وسياسة أسعار الصرف
26	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي
30	المطلب الثاني: سياسة أسعار الصرف
33	خلاصة الفصل
34	الفصل الثاني: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري
35	تمهيد
36	المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري
36	المطلب الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات
39	المطلب الثاني: مفاهيم حول الميزان التجاري
45	المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري
45	المطلب الأول: ماهية تغيرات سعر الصرف
54	المطلب الثاني: المداخل النظرية لتفسير العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري
61	خلاصة الفصل
62	الفصل الثالث: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 - 2016
63	تمهيد
64	المبحث الأول: تحليل تطور سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري
64	المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
68	المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري
77	المبحث الثاني: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري
77	المطلب الأول: تحليل وضعي الميزان التجاري الجزائري
81	المطلب الثاني: أثر انخفاض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري

84	خلاصة الفصل
85	الخاتمة
89	المراجع

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

الرقم:	العنوان:	الصفحة:
01 - 01	المقارنة بين سعر الصرف الثابت والمرن	20
02 - 03	تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2016)	66
03 - 03	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)	68
04 - 03	تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)	69
05 - 03	هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)	71
06 - 03	تطور قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية للفترة (2003-2016)	72
07 - 03	توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000-2016)	73
08 - 03	توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000-2016)	75
09 - 03	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)	77
10 - 03	علاقة رصيد الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو خلال الفترة (2000-2016)	79
11 - 03	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بدلالة تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو خلال الفترة (2000-2016)	81
12 - 03	تطور الواردات بدلالة تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو خلال الفترة (2000-2016)	82

2- فهرس الأشكال:

الرقم:	العنوان:	الصفحة:
01 - 02	شكل المنحنى ز	58

المقدمة

تقوم تسوية المعاملات داخل البلد الواحد بالعملية المحلية فلكل دولة عملتها الخاصة التي يصدرها البنك المركزي، وتستخدم لتمويل معاملاتها، أما التجارة في السلع والخدمات بين الدول وتحويل رؤوس الأموال فيقتضي إجراء عملية تحويل العملة، ذلك أن تسوية المدفوعات الدولية تختلف تماما عن تسوية المدفوعات الداخلية، فالتبادل التجاري الدولي يتطلب نوعا من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبني عليه التعامل، وتتم هذه المقارنة على أساس ما يسمى سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية لا سيما أمام تطور ونمو التجارة الدولية وكذا تطور الأسواق المالية الدولية، حيث ظهر سعر الصرف مختلفا اختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، باعتباره حلقة وصل بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، ولهذا فإن جميع الدول تولي أهمية كبيرة لهذا الأخير (سعر الصرف) وتمنحه العناية الفائقة باعتباره المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للبلد، فهو مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية كونه يشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد، وخاصة في ظل التطور الذي عرفه النظام النقدي العالمي في سبعينيات القرن الماضي، حيث تحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم، وزادت سرعة حركة رؤوس الأموال بسبب العولمة المالية وما نتج عنها من أزمات نقدية ومالية وحرب العملات القائمة بين الاقتصاديات الكبرى، التي تؤثر على إيرادات العديد من العمليات الاقتصادية والمالية التي يتم فيها التعامل بالعملات الأجنبية وهذا ما سيؤثر سلباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات باعتبارهما يستخدمان سعر الصرف كأداة للتسوية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي خطوات تدريجية لإعادة النظر في طبيعة وهيكل الاقتصاد الوطني بدافع من الأزمة التي هزت الاقتصاد الجزائري سنة 1986، التي عرفت خلالها تزاوج أزميتين ذات منشأ خارجي والمتمثلتين في التدهور الرهيب لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الصعبة بالإضافة إلى تذبذبات قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادية الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات البترولية، وهذا ما فرض على الجزائر التقرب من مؤسسات النقد الدولية والذي نتج عنه إحداث مجموعة من التعديلات والإصلاحات، والتي مست العديد من القطاعات والأنظمة النقدية والمالية والاقتصادية، حيث نتج عنها تخفيضات محسوسة لقيمة الدينار الجزائري ابتداء من انزلاق تدريجي تم تطبيقه في أواخر 1987 حتى 1991، وقد وصلت نسبة التخفيض إلى أكثر من 40% سنة 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية، حيث أصبح سعر الصرف يستجيب إلى العرض والطلب، وفي ظل تقلبات أسعار الصرف يبقى الميزان التجاري الجزائري مرهونا بالدولار الأمريكي والعملية الأوروبية الموحدة

وهي الأورو والتي تعتبر عملة منافسة للدولار الأمريكي، ذلك أن تحصيل الصادرات يتم بالدولار الأمريكي، في حين تكون الواردات الجزائرية مسعرة بالأورو.

ومما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري؟

إلى جانب هذه الإشكالية الرئيسية ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو سعر الصرف وبما يتأثر؟
- ما هي المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر؟
- ما مدى تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري بصفة عامة وعلى الميزان التجاري في الجزائر بصفة خاصة؟
- ما علاقة الميزان التجاري الجزائري بكل من العملاتين الدولار والأورو؟

الفرضيات:

قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يعبر سعر الصرف عن قيمة وحدة نقدية لعملة ما بوحدات نقدية لعملة أخرى ويرتبط بعوامل تؤثر على استقراره.
- كلما انخفض سعر الصرف ارتفع معدل الصادرات، وينخفض معدل الواردات.
- يرتبط رصيد الميزان التجاري الجزائري بسعر صرف الدينار مقابل سعري صرف الأورو والدولار.
- نجحت سياسة تخفيض قيمة العملة الدينار في تحقيق أهدافها.

أسباب اختيار الموضوع:

- لأنه يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.
- ولأن الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا دراسة هذا الموضوع.
- الحرص على دراسة سعر الصرف والميزان التجاري ومعرفة تأثير الأول على الثاني.

- الرغبة الشخصية للبحث في مختلف التطورات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، وتتجلى أهمية الدراسة في إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري؛ حيث ركزنا على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو فالدولار هو العملة المستخدمة في عملية التصدير والأورو في عملية الاستيراد في الاقتصاد الجزائري، ولما لذلك من أثر على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر:
- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري
- محاولة معرفة طبيعة الميزان التجاري من خلال توضيح هيكل الصادرات والواردات .
- معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الأورو والدولار.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية، موضوع البحث، وتحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها وللإجابة على أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، للمعطيات المالية الخاصة بالجزائر، لإبراز العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة بن حمود فاطمة الزهراء، أثير تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، عالجت هذه الدراسة إشكالية ما هو أثير تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتعامل الدول العربية والمصدرة للنفط مع أسواق عالمية لا تملك فيها القدرة على تحديد أسعار صادراتها ولا وارداتها؛ مما يعرضها لمخاطر التقلبات الاقتصادية والمالية لتجد نفسها أمام معادلة غير متكافئة إذ تبيع صادراتها بأسعار منخفضة وتستقبل وارداتها بأسعار مرتفعة.

- تسبب تغيرات أسعار الصرف عدة آثار على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اختلال عدد من المؤشرات الكلية واختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

- يشكل الاعتماد على الصادرات من المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصاد الجزائري وخاصة في ضل تقلبات أسعار الصرف.

- دراسة موري سمية، أثير تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان، 2010 عالجت الدراسة إشكالية: ما هو أثير تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية وخاصة الأورو أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الأوروبية في إطار توقيعها لاتفاقية الشراكة إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.

- دراسة بلقاسم ليندة، أثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية – دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998- 2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص: الاقتصاد الكمي، -جامعة الجزائر3 2013. عالجت الدراسة الإشكالية التالية: هل تقلبات سعر الصرف أثرت على التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يؤدي الانخفاض في أسعار الصادرات ممثلة بالمحروقات إلى تراجع مستوى الإنتاج الوطني، وكذا الدخل الوطني، وبالتالي إلى اضطراب في مستوى النفقات الحكومية التي تنتقل عبرها الاضطرابات إلى المجالات الاجتماعية وحتى السياسية، مما يرهن الاستقرار المحلي بتقلبات واضطرابات الأسواق الخارجية.

-- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري، إلا أن هذه العلاقة لم تثبت صحتها بالنسبة للمعطيات الجزائرية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على سوق الصرف وإنما على قطاع المحروقات.

أما من خلال دراستنا فنسعى إلى إبراز تأثيرات سعر صرف الدولار والأورو على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016، وذلك لارتباط هذا الأخير بهما؛ فالجزائر تصدر بالدولار الأمريكي وتستورد بالأورو هذا من جهة، ومن جهة أخرى حددت فترة الدراسة بـ 2000-2016 وهي الأحدث مقارنة بالدراسات السابقة.

أقسام الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث سنتناول في الفصل الأول أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف ضمن مبحثين ، المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف أما المبحث الثاني فهو سوق الصرف وسياسة أسعار الصرف ، وخصص الفصل الثاني إلى دراسة العلاقة النظرية بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري بالتطرق لمبحثين الأول تضمن ماهية الميزان التجاري أما الثاني فخصص لإبراز انعكاسات تغيرات سعر الصرف عليه، أما الفصل الثالث فكان للدراسة التطبيقية أين سيتم دراسة وتحليل أثر تغيرات كل من سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري ضمن مبحثين أيضا الأول تضمن تطور كل من سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري ، أما الثاني فكان لإبراز العلاقة بينهما خلال الفترة 2000-2016.

الفصل الأول:

مدخل نظري لسعر الصرف

تمهيد

تتميز المبادلات الاقتصادية الدولية عن المحلية في وسيلة تسويتها، فإذا كانت هذه الأخيرة تستعمل العملة المحلية كوسيلة تسوية، فإن المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تختلف تماما، حيث أن التبادل التجاري يتطلب المقارنة بين عملتين على الأقل، ويطلق على هذه المقارنة سعر الصرف، ولهذا الأخير أهمية كبيرة في أي اقتصاد كان، فهو ذو تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ومنه وضع الميزان التجاري.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف من خلال مبحثين الأول بعنوان عموميات حول سعر الصرف أما الثاني فهو سوق الصرف الأجنبي وسياسات أسعار الصرف.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

تحتاج المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي إلى المقارنة بين عملتين على الأقل، ويطلق على هذه المقارنة بسعر الصرف وسنتطرق فيما يلي إلى ماهية هذا المصطلح.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

أولا- ماهية سعر الصرف:

1- مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى¹، نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

ويعرف أيضا على أنه "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية"²

و يعرف سعر الصرف: أنه ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة³.

وعموما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى⁴.

إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي :

¹ - السيد محمد أحمد السريبي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 246.
² - محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي "ماهية، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.
³ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال. اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الأزاريبية، 2005، ص 44.
⁴ - بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، ص 06.

هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها.¹

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي:

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها
- إن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر²

2- طرق التسعيرة:

هناك طريقتان لتسعير العملات³:

أ- الطريقة الأولى : طريقة التسعير المباشر Direct Quot

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

ب- الطريقة الثانية : طريقة التسعير غير المباشر Indirect Quote

وتبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

نجد أن المتعاملين في أوروبا يستخدمون الطريقة المباشرة أما في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معا، فإذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعتمد طريقة التسعير المباشر، أما إذا كان يتعامل مع بنوك من أوروبا عدا إنجلترا فيعتمد طريقة التسعير غير المباشر حيث أن معظم دول العالم تستعمل طريقة التسعير غير المباشر في تسعير العملات بما في ذلك الجزائر.

¹ - دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية- تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة، 2015، ص 04.

² - بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف – الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2009 ص 03.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003، ص 196.

3 - وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف وظائف متعددة نتطرق إليها فيما يلي:

أ- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.

ب- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

ج- وظيفة توزيعية: وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.¹ وإن تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كرصيد لدي البنوك المركزية في الدول الأخرى²

4- صيغ سعر الصرف:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

أ- سعر الصرف الإسمي Taux de Change Nominal

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية³، نلاحظ من هذا التعريف أهمل جانب القوة الشرائية للعملة.

يتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى:

* **سعر الصرف الرسمي:** هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

* **سعر الصرف الموازي:** هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد⁴.

ومن التعريف السابق نجد أن سعر الصرف الإسمي يهمل معدل التضخم للدول لذلك فإنه لا يعكس حقيقة العملة، ولا يقيس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

¹ - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دون دار النشر، 2003، ص 107.

² - علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية- الاسكندرية، 2011، ص 258.

³ - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص 03.

⁴ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

ب- سعر الصرف الحقيقي Taux de Change Réel

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية¹، كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض².

كما يعرف بذلك المؤشر المرجح تجارياً والذي يجمع كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية³. ومن التعريف نستنتج أن:

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز حقيقة العملة وقوتها الشرائية، كما يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، وقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$TCR = TCN \cdot P / P^*$$

TCR سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P: مستوى الأسعار في البلد المحلي.

P*: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي. - TCN سعر الصرف الإسمي.

ج- سعر الصرف الفعلي Taux de Change Effectif

هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي Le Taux de Change Effectif Réel

هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية⁴.

¹ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق ص 105.

² - صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011، ص 2.

³ - مروان عطون، "الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 8.

⁴ - عبد الحسن جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، نظرية وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 32.

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين إتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الإسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

ه- أسعار الصرف المتقاطعة :

يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العمليتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الاسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه، وكذلك يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار¹

و- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات².

نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يرتبط مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات.

ثانيا: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف : تنقسم إلى:

1-عوامل اقتصادية : يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية تكمن في³:

أ- تغير الأسعار النسبية:

يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى، فانخفاض الأسعار في دولة ما يؤدي إلى زيادة صادراتها وبالتالي زيادة الطلب على عملة تلك الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في سعر الصرف ثابتة، فإن زيادة الطلب على العملة النقدية يستلزم ارتفاع سعرها أو قيمتها أي الزيادة في سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى، والعكس في حالة ارتفاع الأسعار في الدولة.

¹ - رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان الأردن، 2000، ص 77.

² - بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 7.

³ - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دارزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 148-150.

ب- تغير الصادرات والواردات:

يتأثر سعر صرف العملة بالصادرات والواردات، فإذا كانت صادرات الدولة أكبر من واردتها فإن ذلك يعني أنّ الطلب الخارجي على العملة المحلية للدولة أكبر من طلب الدولة على العملات الأجنبية الأخرى، ونتيجة لذلك ترتفع قيمتها، والعكس في حالة الصادرات أقل من الواردات.

ج- حركة رؤوس الأموال:

يؤثر التغير في حركة رؤوس الأموال في سعر صرف العملات النقدية، حيث أنّ سعر صرف الدولة المستوردة لرأس المال يرتفع نتيجة دخول رؤوس الأموال إليها وزيادة الطلب على عملتها، في حين ينخفض سعر صرف الدولة المصدرة لرأس المال.

د- أسعار الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة طردا على سعر الصرف، حيث أنّ ارتفاع أسعار الفائدة يستلزم زيادة الطلب على العملة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع في قيمتها (سعر الصرف)، والعكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

و- التغيرات الهيكلية:

تؤدي التغيرات الهيكلية وخاصة تلك المتعلقة بهيكل الإنتاج في دولة ما إلى تغير سعر صرف عملتها، حيث أنّ استخدام وسائل إنتاجية حديثة يرفع من القدرة الإنتاجية وكذا حجم الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، فترتفع قيمة الصادرات ويزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.

هـ- المضاربة في الأسواق الدولية للعملات :

تؤثر المضاربة على سعر صرف العملات خاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون ارتفاع قيمة العملة مستقبلا فإنهم سيلجئون إلى اقتناء هذه العملة، ومن ثمّ يزداد الطلب عليها وبالتالي يرتفع سعر صرفها، والعكس في حالة توقع انخفاض سعر الصرف، فالمضاربون سيلجئون إلى التخلي عن العملة ومن ثمّ ينخفض سعرها.

2-عوامل غير اقتصادية: كما توجد عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف أهمها¹:

أ- الاضطرابات والحروب:

¹ - رشاد العصار، مرجع سابق، ص 46.

بحيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها في الوضع الاقتصادي للبلد بصفة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعي والتجاري الخارجي، فتفقد الثقة في عملة البلد جراء الوضع الحرج الذي يعيشه الاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم.

ب- الإشاعات والأخبار :

تعد من المؤثرات السريعة في سعر العملة بغض النظر عن مدى صحتها، لكن تأثيرها غالبا ما يكون لمدة قصيرة وسريع الزوال، وتعتمد سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعة على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

المطلب الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف

أولاً: نظم سعر الصرف:

1- مفهوم نظام الصرف:

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية و كل المتعاملين في سوق الصرف¹.

ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف: هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين² هما:

- المرونة في سعر الصرف.
- القيود على استخدامها.

و يمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

- نظام سعر الصرف الثابت.
- نظام الرقابة على الصرف.
- نظام الصرف المرن.

2- تقسيمات أنظمة سعر الصرف:

أ - نظام سعر الصرف الثابت:

تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين³، و ذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، و في ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت و بالتالي الاستقرار.⁴

¹ - مجلة إضاءات ، أسعار صرف العملات، مرجع سابق، ص 2.

² - دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية- تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة، 2015، ص 14.

³ - مشهور هنلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف ، الأردن، 2008 ، ص 37.

⁴ - توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دارصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010 ، ص 71.

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.

وفي إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما :

- سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.

- سعر الصرف في ظل نظام بريتن وودز.

- سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب والعكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب و كل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:

الشرط الأول: أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة.

أما الشرط الثاني: أن تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود.

ولاستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جدا، وهو حدي دخول وخروج الذهب من الدولة وفقا لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية أي حسب تصدير استراد الذهب وهو ما يعرف بـ "قواعد الذهب"¹.

فمثلا:

قبل عام 1914 كان 1 FRF = 0.32256 غ ذهب و \$1 = 1.67 غ ذهب

سعر صرف الدولار هو: 1.67 غ قسمة 0.32256 غ ويساوي 5.18 FRF أي أن: \$1 = 5.18 FRF

أي أن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر و لا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لاجتياز نفقات نقل الذهب وهي حدود تصدير و استراد الذهب².

-سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بروتون وودز:

مع تطور النظام النقدي الدولي و انعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان

¹ - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 49.
² - نوزاد عبد الرحمان الهبتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 51.

عملة الاحتياطي الرسمي و كان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف¹؛ حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار و المتمثل بنسبة (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض)، و لا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع ابلاغ الصندوق بذلك التعديل،²

غير أن التثبيت بالنسبة إلى عملة واحدة وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يعد مخاطرة للبلد ، إلا إذا قامت بتثبيت عملتها مع الدولة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها، و للخروج من هذه المشكلة كان الحل بربط العملة المحلية بسلة من العملات، حيث يتم تقييم العملة المحلية بسلة من العملات الرئيسية انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة، و إما باستعمال السلة الجاهزة من طرف FMI وهي سلة SDR (Special Drawing Right) وحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم تقييمها على متوسط مرجح للدولار و الين و اليورو و الجنيه الإسترليني ، ويتم إعلان سعر الدولار المعادل لـ SDR يومياً من قبل FMI حيث تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت بالنسبة لـ SDR³.

ب- سعر الصرف المرن (المعوم):

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلاً من نظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على الصرف نظراً لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات و أحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، و كذلك من خلال أحداث تغييرات في مستويات الدخل، و أحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال⁴، حيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة⁵.

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي رهون بتقلبات قوى العرض والطلب، لهذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من

¹ - مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 283.

² - مروان عطون ، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992 ، ص 81.

³ - هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006 ، ص 293.

⁴ - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012 ، ص 165.

⁵ - بري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7 ، جامعة الشلف، الجزائر، 2011 ، ص 30.

أجل توجيه سياساتها النقدية وفقا لما تراه مناسبا تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه)، و سنوضح الفرق فيما يلي:

-التعويم النظيف(الحر):

تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، حيث يبقى سعر الصرف خاضعا لقواعد السوق، و خوفا من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة الصرف، من خلال تخصيص أرصدة من الإحتياطيات النقدية والذهب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع والشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر صرف العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة الصرف و طرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة¹

- التعويم غير النظيف(المدار):

يتميز التعويم غير النظيف بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة²، و ذلك من خلال:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها و تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها رغبة في زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.

- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج³. ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسيط بين الثبات والتعويم الحر، وهو ما يتلاءم مع الوضع النقدي ووضع التجارة الدولية.

وقد أصدر صندوق النقد الدولي بعض الشروط التي تستوجب على البنوك المركزية مراعاتها حين التدخل لإدارة سعر الصرف من أهمها⁴:

-أن لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى الزيادة في حدة التقلبات.

¹ - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص ص 140-141.

² - ماهر كنج شكري ومروان عطون، المالية الدولية"العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 215.

³ - آيت يحي سمير، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 62.

⁴ - عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، ت خصص اقتصادي قياسي، جامعة الجزائر3، 2010-2011 ص 13.

- أن لا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف إلى اكتساب فوائد على حساب دول أخرى.

أما الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فتتمثل في¹:

-التأثير على حركة الصادرات والواردات من خلال رفع أو تخفيض الحواجز الجمركية، فزيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى رفع قيمتها تجاه العملات الأجنبية، بينما الزيادة في الواردات على حساب الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض العملة المحلية.

-التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية.

-استعمال سعر الفائدة، فإذا أرادت السلطات النقدية رفع قيمة عملتها فما عليها إلا القيام بتخفيض سعر الفائدة الموجه للمستثمرين، أما في الحالة العكسية فستقوم برفعه.

وما يمكن أن استنتاجه هو أن نظام الصرف المرن يوفر الحماية من الصدمات الحقيقية كالتغير في الطلب على الصادرات، أو في معدلات التبادل التجاري، كما أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في هذه الدول، الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة.

ومن بين الأسباب الداعية إلى اعتماد نظام الصرف المرن نذكر²:

-عدم وجود احتياطات كافية : كون قلة أو عدم توفر الاحتياطات يؤدي إلى عدم الثقة في النظام بالإضافة إلى وجود المضاربة.

-عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي: يحتاج نظام الصرف الثابت إلى توازن داخلي من أجل نجاحه، وهذا ما تفتقره معظم الدول خاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات تضخم عالية و حالة عدم الإستقرار، مما دفع الدول اعتماد نظام الصرف المرن لجعل السوق المحرك الأساسي لأسعار الصرف.

-الاعتبارات السياسية: حيث عند تبني نظام سعر الصرف الثابت وفي حالة ما إذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها تكون الدولة محل مساءلة الشعب ، لكن في أسعار الصرف المرنة الانخفاض يكون تلقائياً.

- المقارنة بين سعر الصرف الثابت والمرن: يتضمن الجدول التالي مقارنة بين النظامين السابقين، حيث لكل منهما مزايا وعيوب.

¹ - دوحة سلى، مرجع سابق، ص 25.

² - المرجع نفسه، ص 27.

الجدول رقم (01 - 01): المقارنة بين سعر الصرف الثابت والمرن:

نظام الصرف المرن	نظام الصرف الثابت	
يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي. -قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.	- يكون البنك المركزي مستعدا لتوفير النقد الأجنبي. -يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الأجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة سلفا.	الأسس
يوفر مرونة أكبر للسياسات في مواجهة الصدمات. -يتيح مجالا محدودا للهجمات المضاربية. -مرونة السياسات النقدية والضريبية للبلدان. -عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية. -في حالة حدوث اختلالات في المدفوعات فإنه من الممكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي.	يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة في عملة البلد باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية. -يؤدي نظام الصرف الثابت إلى نوع من الانضباط في السياسات الداخلية. -انخفاض تقلبات أسعار الصرف.	المزايا
-خطر التقلب الكبير لسعر الصرف، الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الدولية. -انخفاض الثقة في العملة.	-تقييد حرية السياسات النقدية. -تسهيل الهجمات المضاربية. -ضرورة أن تكون الاحتياطات من العملة الأجنبية كبيرة. -إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقصة مع المعطيات الاقتصادية، وظهور السوق الموازية للصرف.	العيوب

المصدر: عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص14.

ج- نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)¹:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون

¹ - دوحة سلى، مرجع سابق، ص19.

بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد.

يتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي¹:

- تقييد حرية تصدير و استيراد الصرف الأجنبي.

- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية وإخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة.

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية²:

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلا من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.

- علاج الخلل في ميزان المدفوعات و المحافظة على توازنه، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.

- حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبهة بالإنتاج المحلي، و التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

- الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.

- توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

- تنمية الاحتياطيات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل.

لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات وعراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل

¹ - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 241.

² - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص 166-167.

تهريب الأموال والحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية.

ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

لقد حاولت كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وسنحاول فيما يلي إبراز أهم هذه النظريات:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف، حيث حاول الاقتصادي السويدي البروفيسور جوستاف كاسل أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد خرج بنظريته تعادل القوة الشرائية، والتي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى¹، أي يجب أن نكون قادرين على شراء نفس السلة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة أي تقدير العملة بمقدار ما نستطيع الشراء بها².

وللنظرية صورتان: الصورة النسبية والصورة المطلقة.

- الصورة المطلقة للنظرية:

تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر الصرف حر فإن سعر الصرف التعادلي بين عمليتي بلدين يساوي النسبة بين مستوى الأسعار للدولتين، أي أن:

$$E_0 = P_H / P_F$$

حيث:

E_0 تمثل سعر صرف العملة الأجنبية (الدولة الأولى) مقابل سعر صرف العملة المحلية (الدولة الثانية).

P_H الرقم القياسي للأسعار في البلد المحلي، P_F الرقم القياسي للأسعار في البلد الأجنبي

¹ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، 1997، ص 129.
² - سي بول هالوود، رونالد ماكدونال، النقود و التمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 214.

وهذا يعني أن الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم، وهذا النموذج يعتمد على ما يسمى بقانون السعر الواحد The law of one price، أي أن انسياب التجارة الدولية الحرة سيؤدي إلى تساوي أسعار السلع في أماكن العالم المختلفة¹.

-الصورة النسبية للنظرية:

يستخدم النموذج النسبي مفهوم التغير في المستوى العام للأسعار -معدل التضخم- وليس مستويات الأسعار نفسها، وهذا يعني أن سعر صرف بين عمليتي بلدين يجب أن تتعدل لتعكس التغير في مستويات الأسعار بين هذين البلدين، إن استخدام التغير في مستويات الأسعار يظهر الحاجة إلى تحديد سنة معينة كسنة مرجعية، وإن اتخاذ فترتين زمنييتين مختلفتين يستلزم وجود معدلات مختلفة من التضخم والتي سوف تؤثر في تحديد سعر الصرف².

إذن فإن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستويات الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية، ومستوى الأسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية خلال فترتين زمنييتين مختلفتين مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات معدلات التضخم في كلا البلدين³:

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها:

-صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

-تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الواردات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد⁴.

-النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب السعر⁵.

2-نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سعر الصرف لدولة ما، خاصة التي تتبع نظام الصرف المرن يتحدّد وفقا لحالة ميزان المدفوعات، فإذا حقق هذا الميزان فائضا فإنّ ذلك يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، والذي يعني أنّ هناك زيادة

¹ - موسى سعيد مطر شقيري- نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع -عمان- الأردن 2008، ص 99.

² - عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص20.

³ - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، 2010 ص151.

⁴ - عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 21.

⁵ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري - عمان - الأردن، 2011، ص: 22.

في العرض النقدي للعملة الوطنية، وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية¹، ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع عملتها خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعتها، فإن المارك الألماني لم يتأثر ولم تعرف قيمته الخارجية أي انخفاض، وذلك نتيجة لتعادل جانبي ميزان المدفوعات.²

3-نظرية الإنتاجية:

حسب هذه النظرية ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي أثر مهم في تحديد سعر صرف العملة المحلية³ فكلما زادت إنتاجية مختلف القطاعات أدى ذلك إلى زيادة حركة دخول رؤوس الأموال الأجنبية ومن زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف، والعكس في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، إذ يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يساهم في تخفيض سعر الصرف.

4-النظرية الكمية:

إن مضمون هذه النظرية يتلخص في أن الارتفاع في كمية المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد ما، يؤثر على سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وهو ما يؤدي إلى نقص الطلب على السلع والخدمات المحلية، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، ومنه زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف⁴ وفي حالة سريان نظام قاعدة الذهب فإنه وحسب هذه النظرية يؤدي إلى خروج كميات من الذهب. والعكس في حالة انخفاض كمية النقود⁵ وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في اختلال ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف، بما يتوافق والأسعار السائدة في الاقتصاد⁶.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123.

² - بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص28.

³ - . خلف فليح حسين، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، ط 1، 2004، ص89.

⁴ - بعياني رايح العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: علوم مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017، ص18.

⁵ - خلف فليح حسين، مرجع سابق، ص 87.

⁶ - الفار محمد إبراهيم، سعر الصرف بين التنظير والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 111.

5-نظرية كفاءة السوق¹:

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، معدل التضخم...الخ، ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية الأعوان المتعاملين في السوق، وكل المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآنية والأجلة، من تكاليف المعاملات الضعيفة وتغيرات أسعار الصرف العشوائية.

ومن الانتقادات التي تواجه النظرية أن هناك جدلا حول ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية تتمتع بالكفاءة².

¹ - عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص22.

² - بن حمود فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص100.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي وسياسة أسعار الصرف

سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين هما سوق الصرف الأجنبي باعتباره الإطار المنظم لسعر الصرف، وإلى سياسة سعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي

لقد بدأ سوق الصرف يأخذ ديناميكية مزيدة منذ انتقال سعر الصرف من النظام الثابت إلى النظام العائم، من خلال المعاملات والأنشطة التي تتم فيه وفيما يلي توضيح للعناصر الأساسية المميزة لهذه السوق:

أولاً - مفهوم سوق الصرف الأجنبي ووظائفه:

1- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

يوجد عدة تعاريف حول مفهوم سوق الصرف من بينها:

يعرف سوق الصرف بأنه: هو الإطار التنظيمي الذي يقوم الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية¹ ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية أو معلوماتية²، وهي لا تهتم إلا قليلاً بنفقات النقل لأن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك وليس عن طريق شحن النقود³.

ويعرف أيضاً على أنه: "سوق غير منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس له مكان رئيسي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنه لا يقتصر على دولة واحدة. فمن الأفضل أن نفكر في هذا السوق على أنه وسيلة ميكانيكية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبياعي الصرف الأجنبي⁴ وأنه مكون من عدد البنوك التي تمارس نشاطاتها في استبدال العملات.

من خلال هذه التعاريف نستخلص المفهوم التالي لسوق الصرف:

¹ - دومنيك سالفاتور، سلسلة ملخصات شوم: نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي"، الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر والتوزيع مصر، 1975، ص 146.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 107.

³ - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 80.

⁴ - كامل بكري، "مبادئ الاقتصاد"، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 504.

سوق الصرف يمثل الحلقة الأساسية للمبادلات الدولية، ويعتبر المكان الذي تتبادل فيه العملات الواحدة مقابل الأخرى، والأسعار المقررة أي أسعار الصرف ستحدد، مثل كل الأسعار، بتفاعل قوى العرض والطلب على مختلف العملات، وهو مرتبط بميزان المدفوعات، حيث أن هذا السوق ليس له مكان محدد بحدود جغرافية. نتيجة تطور المبادلات الدولية، فلقد أنشئ هذا النوع من الأسواق والتي تميزت عن غيرها من الأسواق من حيث: -تطابق الأدوات المتداولة فيها.

-اقترابها من المنافسة الكاملة واعتمادها على وسائل اتصال متنوعة وجد متطورة خاصة في المراكز المالية الكبرى مثل: لندن، نيويورك، طوكيو، فرانكفورت وهذه الأخيرة مراكز مالية كبرى تتمكن من الاتصال ببعضها البعض بسهولة مما يجعلها في النهاية وكأنها سوق واحدة¹.

2- وظائف سوق الصرف الأجنبي:

بالإضافة إلى قيام أسواق الصرف الأجنبي بعمليات تحويل الأموال من دولة لأخرى لتسوية الحسابات بين المصدرين والمستوردين عن طريق البنوك التجارية، فإن هناك وظائف أخرى تقوم بها أسواق الصرف الأجنبي لتسهيل عمليات التبادل التجاري ومن أهم هذه الوظائف:

1- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلاً عن البري، فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة أو حساب²

ب- تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: تقديم الائتمان للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية من خلال البنوك التجارية، فعادة ما يمنح المصدرين مهلة تقدر بحوالي ثلاثة أشهر للمستوردين لتسديد قيمة التزاماتهم عن عمليات الاستيراد وفي نفس الوقت ونظراً إلى حاجة المصدرين لهذه الأموال فإنهم يقبلون على خصم التزامات المستوردين لدى البنوك التجارية ويحصلون على قيمتها الحالية ويعني ماسبق أن البنوك التجارية تمنح ائتمان لمدة ثلاثة أشهر للمستوردين³

ج- تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية

¹ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 308، بتصرف.

² - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 249.

³ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 312-213.

التغطية، و يق بالتغطية "تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع أو شراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة¹.

ثانيا- المتعاملون والعمليات في سوق الصرف الأجنبي:

1- المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي:

يتكون سوق الصرف الأجنبي من عدة متعاملين يتمثلون أساسا في²:

أ- البنك المركزي : ويتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، لأنه يعتبر مسؤولا عن سعر صرف العملة.

ب- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص.

ج- السماسرة: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات³.

2- عمليات وأنواع سوق الصرف الأجنبي:

تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف، فنجد:

أ- سوق الصرف العاجل : هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فورا أو على الأكثر بعد يومين، و يطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب منها: تمويل عمليات الاستيراد، شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات أو العقارات، أو لتمويل المصارف الخاصة بالإجازات ورحلات العمل... الخ.

ب- سوق الصرف الأجل: يتم في هذه السوق، الاتفاق على تأجيل تسليم العملات إلى وقت لاحق وذلك على أساس سعر صرف مستقبلي، يتحدد في الوقت الذي يتم فيه إبرام العقد. تقوم هذه السوق بتسعير عدد قليل من العملات إذا ما قورنت بالسوق العاجل وهي العملات المستعملة بقوة في عقود البيع والشراء.

¹ - عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص 181.

² - عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 25.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 108-109.

وتقوم أسواق الصرف الآجلة بمجموعة من العمليات من أهمها:

-التحكيم أو المراجعة : ويقصد بعمليات التحكيم أو المراجعة في أسواق الصرف الآجلة تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق سعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر¹

-التغطية : ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح، للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة².

- المضاربة : ويقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد أجل بسعر أعلى بناء على توقعات المضارب فحسب، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضاربين إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين³.

¹ - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية -القاهرة - مصر، الطبعة الخامسة 2000 ، ص177.

² - على سعد محمد داود، مرجع سابق ، ص274 .

³ - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ، ص184 .

المطلب الثاني: سياسة أسعار الصرف

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته، وتسعى وذلك من خلال مجموعة من الأدوات، وستنطرق إلى أهداف وأدوات سعر الصرف.

أولاً- مفهوم سياسة سعر الصرف وأدواتها:

1- مفهوم سياسة سعر الصرف:

سياسة الصرف هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف، بغية تحقيق أهداف معينة.

2- أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي من بينها ما يلي:

أ- مقاومة التضخم: عانت العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم لفترات طويلة، حيث حاولت بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسة عوائد انتاجية، وتتمكن من انتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتهما، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم إعدادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983¹.

ب- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد انتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الانتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ج- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي،

¹ - العباس بلقاسم، مرجع سابق، ص: 24.

فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها.¹

د- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للسلطات النقدية رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير، وذلك من خلال الاعتماد على سياسة لتخفيض أسعار الصرف، وقد نجحت هذه السياسة في ألمانيا سنة 1948.

ثانيا- أدوات سياسة سعر الصرف:

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي، وأهم هذه الأدوات ما يلي:

1- تعديل سعر صرف العملة: في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان المدفوعات إلى تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة، أما في حالة نظام أسعار الصرف المعومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتستعمل سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

2- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.²

3- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما أعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص ص: 131، 132.

² - المرجع نفسه، ص ص، 134، 135.

4- مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

-منع التسوية القبلية للواردات.

- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحلية في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

-تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

-تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.¹

5- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسات التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف عادي، بل هناك من يذهب إلى تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقتضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.²

¹- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص: 136، 137.

²- المرجع نفسه، ص: 137.

خلاصة الفصل

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق العالمية، ويتأثر هذا الأخير بمجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، كما يمتاز بتقلبه المستمر تبعاً للظروف السائدة في الأسواق، الأمر الذي أدى إلى وضع أنظمة تؤطره ونظريات تفسره، حيث نميز بين النظام الثابت، المرن ونظام الرقابة على أسعار الصرف، وأدى الانتقال من النظام الثابت إلى النظام المرن ديناميكية أكبر لسوق الصرف باعتباره الإطار الذي تتم فيه مبادلة العملات وتتحدد فيه أسعار صرفها.

ولسعر الصرف سياسة متخصصة ذات أدوات خاصة وهذا لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتنعكس آثار هذه السياسة على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسهم ميزان المدفوعات ومنه الميزان التجاري، وهذا ما سنطرق إليه في الفصل الثاني من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

الفصل الثاني:

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف
والميزان التجاري

تمهيد

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً، والتزامات يجب الوفاء بها تجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا كان من الضروري إعداد بيان كافي وشامل تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات، هذا الأخير يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثيرات المعاملات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وقد يقدم أفراد مقيمون بدولة ما خدمات الى افراد أو مشروعات من الدول الأخرى، كما قد يتلقى الأفراد المقيمون بتلك الدولة خدمات من أشخاص غير مقيمين مما يترتب على ذلك من صادرات و واردات بين الدول وهنا ينشأ ما يسمى بالميزان التجاري ، وهذا الأخير يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تنعكس مباشرة على وضع توازنه، ومن بينها تغيرات سعر الصرف التي يختلف أثرها باختلاف السياسة المتبعة بين الرفع والخفض في قيمة الخارجية للعملة ، ولتفسير هذا الأثر تم التطرق الى مدخل المرونات والاستيعاب باعتبارهما مدخلين نظريين يفسران تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري وجاء هذا الفصل ليوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، وتم تقسيم الفصل الى مبحثين هما ماهية الميزان التجاري و انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

إن لتغيرات سعر الصرف تأثيرات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أهم هذه المؤشرات الميزان التجاري، يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، لذا فقبل التطرق إلى مفهومه سنطرق وباختصار إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهم مكوناته.

المطلب الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات وأقسامه:

1- تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة، وذلك في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.¹

والمقصود بالمقيمين الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري²

ويعرف أيضاً على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريراً يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.³

بين هذا التعريف نوعية المعاملات التي تتضمنها حسابات ميزان المدفوعات.

من خلال التعريفات السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة حيث تنصب معظمها في كون ميزان المدفوعات: هو سجل منظم تسجل في فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما و المقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص، 104.

² - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط3، 2013، ص 215.

³ - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص203.

2- أقسام ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى الأقسام التالية:

أ- الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية): ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه ولذلك يطلق عليه أحيانا حساب الدخل القومي، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

- الحساب التجاري: والذي ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين وهما:

- الحساب التجاري السلعي - حساب التجارة المنظورة: ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية الملموسة التي تمر بحدود الدولة الجمركية، ويمكن حسابه بطرح صادرات السلع الملموسة من واردات الدولة من السلع الملموسة.

- الحساب التجاري للخدمات: حساب التجارة غير المنظورة - ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات الحكومية، ويمكن حسابه بطرح صادرات الدولة من الخدمات من وارداتها من الخدمات.

- حساب التحويلات: ويتضمن هذا الحساب الهدايا والحوالات والتحويلات ويمكن حسابه بطرح التحويلات النقدية إلى داخل الدولة من التحويلات النقدية إلى خارج الدولة.

ب- حساب الرأسمال: ويشمل كل التدفقات النقدية إلى الداخل من العملات الأجنبية ناقصا التدفقات النقدية إلى الخارج من العملات الأجنبية، كما يشمل ميزان رأس المال على التدفقات الداخلة والخارجة من الذهب¹.

ج- حساب الاحتياطي الرسمي: ويتكون هذا الحساب من الوسائل السريعة للمدفوعات العملات الصعبة والذهب، كما يشمل هذا الحساب على حساب السهو والخطأ.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:

¹ - موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 16.

- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

- يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

- إن المعاملات الاقتصادية تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر¹.

- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة و ضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية و السياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية أرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية².

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض و الطلب على العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل.

- يسمح الميزان بتحديد بعد و طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم المبادلات و نوع السلعة المتبادلة³.

- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تعتبر وسائل تغطية لهذه الالتزامات⁴.

¹ - عرفان تقي الدين الحسيني، مرجع سابق، ص 115 .

² - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 33 .

³ - عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2010، ص ص 279-280 .

⁴ - ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص ص 82-90.

المطلب الثاني: مفاهيم حول الميزان التجاري

مما سبق يتضح أن الميزان التجاري من أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات، وفيما يلي توضيح لهذا المصطلح الاقتصادي.

أولاً: تعريف الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه:

1- تعريف الميزان التجاري:

ويمكن تعريفه على أنه الفارق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة سنة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات.¹ كما يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية²، ولكن يجب أن نميز بين:

أ- الميزان التجاري السلعي:

هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، ويطلق عليه المعاملات المنظورة أو حساب التجارة المنظورة، والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، التي تتخذ شكلاً ملموساً والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي العالم ومنافسة السلع الوطنية.

ب- الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضاً المعاملات غير المنظورة، وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة المتخذة لشكل خدمات أي شكل غير مادي، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.

ج - طريقة احتساب الصادرات والواردات:

تحسب قيمة الصادرات على أساس فوب أي قيمتها مع جميع المصاريف مدفوعة حتى مكتب التصدير.

¹ - برنة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 45.

² - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1993، ص 80.

وتحسب قيمة الواردات على أساس سيف، أي على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين.

2- العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما

يلي:

أ- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، انخفاض الطلب على الصادرات المحلية¹.

ب- معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية².

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

ج- تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين³.

د- سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

² - برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 67.

³ - بسام الحجار، مرجع سابق، ص 64.

ثانيا: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

1- مفهوم التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير أي ثبات الأسعار والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا يتحقق توازن خارجي، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

2- مفهوم الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدول للدول الأخرى التزامات الدولة على الخارج.

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة. قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا تتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات¹، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 234.

اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي ففائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق احدي السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد¹.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية².

3- أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تتعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية³:

أ- أسباب اقتصادية: و تتمثل في:

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

- أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

- أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

ب- أسباب غير اقتصادية: و تتمثل بعض هذه الظروف في:

¹ - عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 207.

² - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 236.

³ - دوحة سلى، مرجع سابق، ص 121- 122.

- عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية ، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بيع السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية مثلا.

- التقدم التكنولوجي : وما يرافقه من اختراعات علمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يعني استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

- الظروف السياسية : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

- النمو الديمغرافي : حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها

4- أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

أ- الاختلال الطارئ:

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة¹.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص122.

ب - الاختلال الدوري:

وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملاءم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشا طها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتب بفترة هذه الدورة.

ج- الاختلال الدائم:

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر¹.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 129-130.

المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

حيث سنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بتغيرات سعر الصرف وإبراز الفرق بينها، مع التطرق الى تأثيرها على الميزان التجاري وذلك ضمن مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: ماهية تغيرات سعر الصرف

أولا - ماهية رفع القيمة الخارجية للعملة :

1- المفاهيم المرتبطة برفع القيمة الخارجية للعملة:

تعتبر عملية رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى النمو و الأداء الاقتصادي، وقبل التطرق لمفهوم رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين كل رفع **Revaluation** وارتفاع قيمة العملة **Appreciation** .

أ- مفهوم ارتفاع قيمة العملة:

يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما تجاه العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة¹ وهذا راجع إلى قوى العرض و الطلب في السوق و ليس للدولة أي دخل في الارتفاع الحاصل أي أن ارتفاع سعر العملة يكون بطريقة تلقائية نتيجة تفاعل عوامل العرض والطلب وهذا دون أي تدخل للسلطات النقدية .

ب- مفهوم رفع القيمة الخارجية للعملة **Revaluation** :

هي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناها زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض².

¹ - عرفات تقي حسني ص 154.

² - غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 154.

ج- مفهوم عملية رفع سعر الصرف:

ترتكز عملية رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية شراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما أنها مقدره أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل¹.

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية.

2- أسباب، شروط وأثار رفع القيمة الخارجية للعملة:

أ- أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة²:

أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملة هي:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات؛ ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

- من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات³

ب- شروط نجاح عملية رفع قيمة العملة:

تجنبنا لمختلف الآثار السلبية الناجمة عن سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن وتتمثل هذه الشروط في⁴:

¹ - عوض فاضل إسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2012، ص4.

² - دوحة سلى، مرجع سابق، ص 83.

³ - نرمن السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، أبريل 2001، ص217.

⁴ - وسام ملاك، الظاهرة النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، 2001، ص98.

-- يجب أن يكون مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.

- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً.

- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً وبشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

ج- آثار رفع القيمة الخارجية للعملة:

تتعد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني والتي تتمثل في:

- الأثر على الصادرات والواردات:

يعتبر أهم أثر إذ أن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلباً على صادراتها، ولكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبياً مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصاً بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلباً على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءاً هاماً من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محلياً سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تنخفض معدلات النمو¹.

بالإضافة إلى الأثر على الصادرات والواردات فهذه العملية آثار أخرى نذكر منها:

- انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد:

إن لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الانتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً نتيجة الرفع في قيمة العملة، وإذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

¹ - نوزاد عبد الرحمان الهيبي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 130.

- ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي:

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلا عن الصادرات المرتفعة الثمن ، مما يؤثر على ميزان المدفوعات و معدل التبادل الدولي والأسعار محليا مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي التأثير سلبا على الاستثمار و أسواق المال المحلية، بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان التجاري حيث أنه غالبا ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن طريق القروض الخارجية و التسهيلات الائتمانية لتمويل الإستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين و يؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات ما يزيد من الضغط على سعر الصرف¹.

- ظهور سوق موازية:

يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من بيعها إلى البنك المركزي، وهذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله².

- زيادة الرقابة على الصرف:

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد، فالسياسة النقدية و السياسة الضريبية الهادفة للضغط على سعر الصرف ذات تأثيرات مضادة على الاستثمار و الإنتاج، كما أن الانفصام بين السعر الحقيقي و السعر الفعلي لسعر صرف عملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولرة أي استخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية، هذه الظاهرة لها آثار خطيرة، أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة و نعني به العملة الوطنية³.

ثانيا- ماهية تخفيض قيمة العملة الخارجية:

1- المفاهيم المرتبطة بتخفيض القيمة الخارجية للعملة:

تتخذ الدول هذه السياسة وسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية و على الأخص مشاكل الميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهبتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 131.

² - عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق، ص 48.

³ - نوزاد عبد الرحمن الهبتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 133.

الأجنبي و هذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، وقبل التطرق إلى مضمون سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، يجب أن نفرق تخفيض قيمة العملة Dévaluation وبين انخفاض قيمتها Dépréciation .

أ- مفهوم انخفاض قيمة العملة¹:

هو تدهور قيمة العملة تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية²:

$$\text{نسبة انخفاض العملة} = \frac{\text{السعر القديم للعملة}}{\text{السعر القديم للعملة}}$$

ب- مفهوم تخفيض قيمة العملة:

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال،³ والتخفيض يحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت⁴.

ج- مفهوم عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلاً إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستخفض بمقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي الثابت للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى⁵.

فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية⁶، أو هي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي ارتفاع سعر صرفها، و هو إجراء إداري غالباً ما يتخذ تحت ظروف معينة، و تعد هذه السياسة من أخطر إجراءات

¹ - دوحه سلى، مرجع سابق، ص 89.

² عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص 154.

³ - بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني "د راسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 62.

⁴ - عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009، ص 185.

⁵ - عرفات تقي حسني، مرجع سابق، ص 151.

⁶ - عبود زرقين، مرجع سابق، ص 185.

السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة و التي تهدف إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ نتيجة العجز في ميزان المدفوعات¹

2- أسباب، شروط و آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

أ- أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

سياسة التخفيض من أهم سياسات سعر الصرف، حيث تستعمل كإجراء لتحقيق أهداف اقتصادية وطنية تختلف من دولة الى أخرى، وفيما يلي أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وتتلخص في:

-معالجة العجز في ميزان المدفوعات:²

إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير و يقيد الاستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال على الخارج والعمل على إبقائها في الوطن، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية يفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، ويصبح الاستيراد أرخص من إنتاج السلع المحلية.

- ارتفاع دخول المنتجين المحليين:

يهدف التخفيض إلى زيادة دخول المنتجين المحليين و تخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج³.

- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعريين في السوقين الرسمي والموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية⁴.

¹ - السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص 269.

² - دوحة سلمي ، مرجع سابق، ص 90.

³ - بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص 63.

⁴ - عرفات تقي حسني، مرجع سابق، ص 151-152.

- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية:

وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية للبلدين، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين¹.

- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة:

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، وذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقات الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة².

وما يمكن استخلاصه هو أن أهم سبب يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات والسعي نحو تقليص العجز الحاصل ميزان المدفوعات ككل أو إحدى مكوناته.

ب- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها³:

- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.

- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.

- ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.

- ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية ما

¹ - دوحة سلمي، مرجع سابق، ص 91.

² - صبيحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 07، العراق، 2011، ص 91.

³ - دوحة سلمي، مرجع سابق، ص 92.

يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في نفس الوقت مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات¹.

ج- آثار تخفيض قيمة العملة:

1- أثر التخفيض على الصادرات والواردات:

يعتبر أهم أثر حيث يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

- الأثر على الواردات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية².

- الأثر على الصادرات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية³. بالإضافة إلى هذا الأثر فإن لعملية تخفيض قيمة العملة آثار أخرى نذكر منها:

- أثر التخفيض على مستوى الأسعار⁴:

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية وذلك من خلال:

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، فإن الأسعار سترتفع.

- إن التخفيض من قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات مرتفعة، خاصة إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعا ضرورية فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار.

- إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية.

¹ - عبود زرقين، مرجع سابق، ص 185

² - صبيحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد، مرجع سابق، ص 91.

³ - نوزاد بد الرحمان الهبتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 269-270.

⁴ - دوحة سلمي، مرجع سابق، ص 94.

-أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال:

من ضمن الأسباب الرئيسة والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، ويتم هذا عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم لدى المتعاملين الأجانب من أجل الربح في الصرف¹.

-أثر التخفيض على الدخل والتوظيف:

تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته.

وفقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فأن زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقا للميل الحدي للاستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالمتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها، مما يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف².

¹ - بلجرش عائشة، مرجع سابق، ص 66.

² - دوحة سلى، مرجع سابق، ص 66.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لتفسير العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري

استخدم مدخلان مختلفان مدخل المرونات التقليدي الذي يؤكد على آثار التخفيض بدلالة تغيير الأسعار النسبية للصادرات والواردات، ومدخل الاستيعاب الحديث الذي يؤكد على آثار التخفيض بدلالة تغيرات الدخل والإنفاق. وسنعالج هذين المدخلين فيما يلي:

أولاً: مدخل المرونات:

ظهر هذا المدخل خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين وينسب إلى روبنسون Robinson " وتدعم بما سمي بشرط " مارشال - لينر Marshal - Lerner أو نظرية المرونات الحرجة.

1- مفهوم المرونات:

هو ذلك المدخل الذي يركز على دور سياسة سعر الصرف كمدخل ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري، إذ يعتبره هذا المدخل أهم عنصر في علاج الخلل الحادث في ميزان المدفوعات، ويرتبط هذا الفهم بالرؤية الكلاسيكية للتجارة¹.

ويركز مدخل المرونات على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات، وتدور فكرته حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتها في توجيه ميزان المدفوعات عامة و الميزان التجاري خاصة. ويتميز هذا المدخل بما يلي:²

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.

- لا يهتم هذا المدخل بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

2- فرضيات مدخل المرونات:

يعتمد مدخل المرونات على الفرضيات التالية³:

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 133.

² - محمد راتول، "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004، ص 336.

³ - انظر كلا من:

- محمد سيد العابد، "التجارة الدولية"، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 334.
- كامل بكري، "الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 314.

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة.

- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطية تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا.

- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.

- استقرار سوق الصرف الأجنبي نظرا لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة.

- الاعتماد على المرونة السعرية كمتغير حاسم في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره.

إن مدخل المرونات تحت هذه الفرضيات يعتبر نموذجا للميزان التجاري، وعليه فإن العجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات، والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية، عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضا لعرض العملة الأجنبية، وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز على زيادة حصيلة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات بالقدر الكافي لاستعادة التساوي بينهما وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

3- شرط "مارشال لينر" لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية:

ولقد استخلص "مارشال لينر" أنه من أجل أن يكون للتخفيض أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، يجب أن يكون مجموع المرونات السعرية للطلب على الصادرات والطلب على الواردات بالقيمة المطلقة أكبر من واحد صحيح أي: $|Ex+Em| > 1$ ²

ويمكن الوصول إلى هذه المعادلة من خلال التحليل الجبري (يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن بإفتراض ما يلي³:

قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية: x:

قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية: M:

سعر الصرف: P:

¹ - محمد سيد العابد، مرجع سابق، ص 334-335.

² - كامل بكري، مرجع سابق، ص 314.

³ - محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، مرجع سابق، ص 338، 339.

الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية. BC:

مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي: e_x

$$e_x = \frac{\Delta X/X}{\Delta P/P} \dots\dots\dots(01)$$

التغير في الصادرات: ΔX : حيث

التغير في سعر الصرف: ΔP :

وتعني القيمة e_x : قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{dX}{dP} * \frac{P}{X} \dots\dots\dots(02)$$

مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\Delta M/M}{\Delta P/P} = \frac{\Delta M}{\Delta P} * \frac{P}{M} \dots\dots\dots(03)$$

التغير في الواردات: ΔM :

وتعني القيمة e_m : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف، وإذا ما

اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{dM}{dP} * \frac{P}{M} \dots\dots\dots(04)$$

بما أننا افترضنا (M) مقومة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف (P) لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: (MP) وبالتالي، فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$BC = X - MP \dots\dots\dots(05)$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري BC نجري التغير رياضياً (اشتقاق BC بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dBC}{dp} = \frac{dx}{dp} - \left(\frac{dM}{dp} * p + M \right)$$

$$\frac{dBC}{dp} = \frac{dx}{dp} - \left(M + \frac{dM}{dp} * p \right)$$

أو

بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{dBC}{dp} = M \left[\frac{dx}{dp} * \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dp} * \frac{p}{M} \right) \right] \dots\dots\dots(06)$$

حيث تم الانطلاق من ميزان متوازن أي: (BC=X-MP=0) أو (X=PM) لذلك يمكن كتابة المعادلة (06) كما يلي:

$$\frac{dBC}{dp} = M \left[\frac{dx}{dp} * \frac{p}{x} - \left(1 + \frac{dM}{dp} * \frac{p}{M} \right) \right] \dots\dots\dots(07)$$

بتعويض (02) و (04) في المعادلة (07) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dBC}{dp} = M[e_x - (1 - e_m)] = M(e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots(08)$$

تعني المعادلة (08) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots(09)$$

ولكي تحصل الزيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون: $e_x + e_m > 1$ وهو شرط " مارشال لينر".

أما إذا كان: $e_x + e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان التجاري نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

وفي حالة: $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال- لينر، "وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض".

فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها، وعند حدوث فائض فلا بد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي على صادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

وهذا المسار الناتج عن تخفيض قيمة العملة يجعل رصيد الميزان التجاري يأخذ شكل حرف J وهو ما سنراه في النقطة التالية.

4- منحنى z

إن أثر التخفيض لا يترجم بالضرورة بتحسين وضعية حساب المعاملات الجارية، الشرط الضروري لذلك هو شرط مارشال - لينر، الذي يستوجب من أجل أن يكون للتخفيض أثر إيجابي على ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خاصة أن يكون الشرط التالي محققا: $(|E_x + E_m| > 1)$ ، وأخذنا بعين الاعتبار عنصر الزمن، فإن أثر التخفيض يمكن ملاحظته في المنحنى التالي الذي يعبر عن مرحلتين:

المرحلة الأولى:

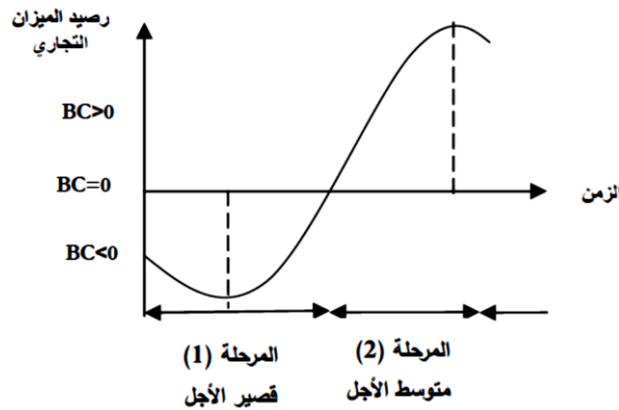
وهي في المدى القصير (أقل من سنة)، ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة، بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحت التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها.

المرحلة الثانية:

وتظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات)¹.

يكون للتخفيض فيها آثار إيجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراتها لأن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة.

الشكل رقم (02 - 01): شكل المنحنى z



Source : Bernad Guillochon, Annie Kaweck, «Economie internationale commerce et macroéconomie », 5ème édition, Dunod ,Paris , 2006., P237

¹ - غراس عبد القادر، "دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، خلال الفترة 1970-2006، ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، 2007، ص 39.

ثانيا - مدخل الاستيعاب:

يهتم هذا المدخل بتحليل أثر رفع سعر الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، على العجز في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق الوطنيين¹.

1- مفهوم الاستيعاب:

وفق مفهوم مدخل الاستيعاب، يعرف ميزان المدفوعات بأنه: "الفرق بين المتحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما و بين المدفوعات الكلية (أو الإنفاق الكلي) لهم (فيما عدا السلطات النقدية)". وبمعنى آخر، فإن الميزان هو عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني الإجمالي والإنفاق الوطني لاقتصاد ما². حيث أن³:

الدخل الوطني = الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات أي:

$$Y=C+I+G+X-M.....(01)$$

وفي هذا الخصوص يفرق "ألكسندر"⁴ بين كل من الاستيعاب المحلي والاستيعاب الكلي، لإبراز العلاقة بين رصيد الميزان التجاري من ناحية، والإنفاق الكلي من ناحية أخرى، وللوصول إلى مضمون الاستيعاب المحلي فإنه يتم صياغة المعادلة (01) كالتالي:

$$Y=C_L+I_L+G_L+x_L \Rightarrow y = A_L+ X.....(02)$$

. يشير الرمز (L) في المعادلة (02) إلى الصفة المحلية، كما تشير هذه المعادلة إلى أن الدخل الوطني يتكون من: الاستيعاب المحلي (A_L) (والذي يتكون من السلع المنتجة والمستوعبة محليا والتي تساوي إلى: (A_L=C_L+I_L+G_L)) وقيمة الصادرات (X).

أما الاستيعاب الكلي (A) فإنه يتكون من: الاستيعاب المحلي (A_L) وقيمة الواردات (M)، أي:

$$A=A_L+M \Rightarrow A_L=A-M.....(03)$$

ومنه يمكن تعويض المعادلة (03) في المعادلة (02) نجد:

$$Y=AL+X \Rightarrow Y=A-M+X$$

$$\Rightarrow Y=A+(X-M) / X-M=BC$$

$$\Rightarrow BC=Y-A.....(04)$$

¹ - محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 239.

² - أحمد مندور، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 223.

³ - محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 308.

⁴ - المرجع نفسه، ص 308.

وتدلنا المعادلة الأخيرة على أن رصيد الميزان التجاري يساوي الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي، وفي هذا الخصوص يمكن التمييز بين الحالات الثلاثة التالية للميزان التجاري.

- يحقق الميزان التجاري فائضا إذا كان: الدخل الوطني < الاستيعاب أي: $(Y > A)$.

- يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كان: الدخل الوطني > الاستيعاب أي: $(Y < A)$.

يصبح الميزان التجاري في حالة توازن إذا كان: الدخل الوطني = الاستيعاب أي: $(Y = A)$.

2 - فرضيات مدخل الاستيعاب:

يعتمد مدخل الاستيعاب على مجموعة من الفرضيات الأساسية هي¹:

- حالة التوظيف الناقص على نطاق واسع.

- ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية وفي مقدمتها أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة.

- تعتمد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون.

- وجود كميات مناسبة من الاحتياطات النقدية الدولية المكونة من الذهب والصرف الأجنبي وحقوق السحب الخاصة.

- الاكتفاء بالميزان التجاري كأحد مكونات ميزان المدفوعات.

وطبقا لهذا المدخل، فإن الدولة حينما ترغب في تصحيح العجز في الميزان التجاري تلجأ إلى إحدى الوسيلتين هما²:

- زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من زيادة الاستيعاب الكلي.

- أو اضطرار الدولة إلى خفض مكونات الاستيعاب الكلي.

فالوسيلة الأولى تتطلب إتباع نمط توسعي للسياسة المالية يمكن من خلاله تحريك الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم زيادة عرض الصادرات دون أن تتغير أسعارها.

أما في الوسيلة الثانية فإن نمط السياسة المالية يأخذ الاتجاه الانكماشى من خلال ضغط مكونات الإنفاق الكلي، وذلك على أمل ضغط الاستيعاب الكلي.

¹ - جون هيدسون- مارك هرندر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ط 4، ترجمة كل من طه عبد الله منصوره محمد عبد الصبور، محمد علي، دارالمريخ للنشر، المملكة العربية، 1987، ص ص 247-249.

² - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 145.

خلاصة الفصل

يعتبر ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خاصة أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد، وأداة التسوية للمعاملات الخارجية، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي ، فهو يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة، كما يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وكمراً يوضح فيها نقاط الضعف و القوة للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات، وهنا يلعب سعر الصرف دوراً مهماً فيما يخص السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول لتوجيه الاقتصاد أو تنمية قطاع ما، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري وتحسينه سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إذن فالعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري علاقة وثيقة.

ولتوضيح وشرح هذه العلاقة تطبيقاً وإسقاطاً على الواقع الاقتصادي سوف نتناول في هذه الدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016 كمثال تطبيقي، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف
والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة

2016 - 2000

تمهيد

أثرت أزمة النفط سنة 1986، على الاقتصاد الجزائري بجميع قطاعاته وهذا ما دفع الجزائر إلى اتخاذ حزمة من الإصلاحات تتماشى مع انتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إن هذه الإصلاحات أعطت مكانة معتبرة للجانب النقدي والمالي، حيث انتقلت من نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة وهي الفرنك إلى تثبيتته بسلة من العملات الأجنبية نتيجة انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي، ثم الانتقال مباشرة إلى نظام سعر الصرف المعمود المداري بين البنك المركزي والبنوك التجارية، والذي يخضع تحديده لقانون العرض على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة لتركه عند مستوى مقبول، وكان لهذا الانتقال تأثير واضح على جميع القطاعات ومنها القطاع الخارجي المترجم في صورة الميزان التجاري الجزائري، هذا الأخير تربطه علاقة وطيدة بتغيرات سعر الصرف خصوصا أن طبيعته تتميز بالتركيز السلبي والمكاني، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول رصد لتطور كل من الميزان التجاري وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فخصص لإبراز علاقة التأثير بينهما.

المبحث الأول: تحليل تطور سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري

لدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين هما على التوالي تطور كل من سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

أولاً: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر منذ 1962 الى غاية 2000:

عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري منذ الاستقلال عدة تغيرات حيث كانت تتبع:

1- نظام الصرف الثابت:

حيث تم تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي هذا وخلال الفترة الممتدة 1964 - 1973، ثم عرف سعر الصرف نوعاً من الاستقلالية خلال الفترة 1974- 1986 حيث تم تثبيته بسلة من العملات الصعبة مكونة من أربعة عشر عملة هي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الاسترليني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسطة الأسباني والشيلينغ النمساوي¹، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات. وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري². وذلك نتيجة لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي.

2- التسيير الديناميكي لسعر الصرف

كمرحلة جديدة لتسيير سعر الصرف في الجزائر تم الانتقال إلى التسيير الديناميكي لسعر الصرف خلال الفترة (1987 1994)، وإن ما ميز هذه الفترة أزمة النفط سنة 1986 (المصدر الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) التي أثرت على الاقتصاد الجزائري بجميع قطاعاته وهذا ما دفع الجزائر إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم اتخاذ حزمة من الإصلاحات أخذ الجانب النقدي والمالي منها مكانة معتبرة حيث يمكن تقسيم هذه الفترة إلى:

أ- الانزلاق التدريجي لسعر الصرف (نهاية سنة 1987 - سبتمبر 1991): قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعاً ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث

1 - لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 2010، ص 291.

2 - برنة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 123.

انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 17.7 دينار جزائري لكل دولار في نهاية مارس 1991¹.

ب- التخفيض الصريح: في 30 سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قراراً بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار لكل دولار، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 . وفي تاريخ 10 أبريل 1994 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل دولار أمريكي².

3- مرحلة التعويم المدار من 1994 إلى يومنا:

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع من طرف FMI، حيث خفضت قيمة الدينار بـ 40.17 %، وفي سنة 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار على مرحلتين في مجموع 70 % وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين سنتي 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 %، وتبعه انخفاض بحوالي 13 % في السنوات الثلاث الموالية.

ثانيا: تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000-2016:

خلال هذه الفترة كان يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، ومنه يتم تحديده تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة لتركه عند مستوى مقبول، وفيما يلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو خلال الفترة 2000-2016.

1 - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 218.

2 - المرجع نفسه، ص 218.

الجدول رقم (03 - 02): تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2016):

السنوات:	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف الدينار مقابل الأورو:	69.4307	69.2036	75.3454	87.4722	89.6423	91.3014	91.2447	94.9973	94.8622
سعر صرف الدينار مقابل الدولار:	75.3165	77.2694	79.6861	77.3768	72.0659	73.3627	72.6464	69.3655	64.5684
السنوات:	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر صرف الدينار مقابل الأورو:	101.299	99.1927	102.2154	102.1627	105.4374	106.9064	111.44	121.18	
سعر صرف الدينار مقابل الدولار:	72.6480	74.4041	72.8537	77.5519	79.389	80.5606	100.46	109.47	

Source :- banque d'algerie, bultins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).

- Banque d'Algérie, Rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016.

- Banque d'Algérie, Rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2017.

1- تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو خلال 2000-2016:

من خلال استقراءنا لمعطيات الجدول نلاحظ أنه منذ سنة 2000 الى غاية 2016 شهد متوسط تغير سعر صرف السنوي للدينار مقابل الأورو انخفاضا متزايدا وصل أدنى مستواه سنة 2016 أي ارتفاع في سعر صرف الأورو مقابل الدينار، اذ بلغ في سنة 2016 121.18 دينار مقابل الأورو، مسجلا بذلك الدينار تراجع في قيمته بفرق يقدر بـ 51.7492 دينار/ أورو سنة 2000 التي كان يقدر فيها بـ 69.4307 دينار/ أورو، وبين سنتي 2007 و2008 شهد الدينار تزايد طفيف حيث بلغ على التوالي: 94.9973 و 94.8622 دينار/أورو بفارق يقدر بـ 0.1351 دينار/ أورو، والأمر نفسه بالنسبة لسنتي 2010/2009 حيث قدر بـ 101.299 و 99.1927 دينار/اور ، ثم استأنف الدينار تراجعته المستمر منذ 2011 الى يومنا كما هم مبين في الجدول أعلاه.

2- تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال 2000-2016:

على عكس الأور فقد شهد سعر صرف الدينار مقابل الدولار تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2000-2016، ففي الفترة الممتدة بين 2000-2003 عرف الدينار تراجعا في قيمته مقابل الدولار حيث بلغ سعر الصرف خلال هاتين السنتين على التوالي 75.3165 و 77.3768 دينار/الدولار، ثم سجل الدينار ارتفاعا في قيمته في الفترة الممتدة بين 2004 و2008 حيث انتقل من 72.0659 الى 64.5654 دينار/دولار على التوالي، ليعود الى التراجع المستمر خلال السنوات اللاحقة ففي سنة 2009 قدر بـ 72.6480 دينار/الدولار وفي سنة 2016 قدر بـ 109.47 دينار/الدولار وهو أدنى انخفاض للدينار مقابل الدولار.

ويمكن تفسير الملاحظتين السابقتين بتراجع سعر صرف الدولار أمام الأورو كما هو مبين في الجدول رقم (03 - 10)، وهو ما انعكس على الدينار الجزائري، خلال الفترة 2000-2016، فالأورو لم يواجه تقريبا أي أزمات على عكس الدولار، فمثلا انخفاض الدولار أمام الأورو في الفترة 2004-2008 سببه حرب و.م.أ على العراق وأفغانستان، وفي 2008 الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي، ضف الى ذلك مختلف العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف والتي سبق التطرق إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، هذا من جهة ومن جهة أخرى قيام البنك المركزي الجزائري في 2003 بتخفيض قيمة العملة بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية¹.

¹ - برنة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 132.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

سنتطرق إلى مواصفات الميزان التجاري الجزائري من خلال التطرق إلى بنية كل من الصادرات والواردات مع التعرف على مختلف الشركاء التجاريين للجزائر.

أولاً: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية:

1- هيكل الصادرات : من خلال الجدول أدناه يمكننا التعرف على التركيب السلعي للصادرات الجزائرية .

الجدول رقم (03 - 03): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016):

(الوحدة: بالمليار دولار أمريكي)

السنوات:	المحروقات:	خارج المحروقات:	المجموع:	السنوات:	المحروقات:	خارج المحروقات:	المجموع:
2000	21.419	0.612	22.031	2009	44.411	1.066	45.477
	97.23	2.77	100		97.66	2.34	100
2001	18.484	0.648	19.132	2010	56.143	1.619	57.762
	96.62	3.38	100		97.20	2.80	100
2002	18.091	0.734	18.825	2011	71.662	2.140	73.802
	96.10	3.89	100		97.10	2.90	100
2003	23.988	0.477	24.465	2012	70.571	2.048	72.620
	98.05	1.95	100		97.18	2.82	100
2004	31.548	0.660	32.208	2013	63.662	2.161	65.823
	97.95	2.05	100		96.72	3.28	100
2005	45.588	0.907	46.495	2014	58.362	2.810	61.172
	98.05	1.95	100		95.41	4.59	100
2006	53.608	1.184	54.792	2015	33.081	2.057	35.138
	97.84	2.16	100		94.15	5.85	100
2007	59.605	1.312	60.917	2016	27.887	1.781	29.668
	97.83	2.17	100		94.00	6.00	100
2008	77.192	1.954	79.146				
	97.53	2.47	100				

Source :- banque d'algerie, bulletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).

من خلال الجدول أعلاه نميز بين:

أ- صادرات المحروقات:

- تتميز بنية وهيكل الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي حيث يتكون من نوع واحد من السلع وهي المحروقات، ويعتمد عليها بشكل شبه كلي، وذلك بنسبة تفوق 96 % ما عدا الثلاث سنوات الأخيرة أين انخفضت النسبة إلى 95% خلال سنة 2014 وإلى 94% خلال سنتي 2015 و2016.

- في ما يخص حصيلة الصادرات فهي متغيرة بين النقصان والزيادة وهذا نتيجة لتغير أسعار النفط في السوق العالمية فنلاحظ مثلا ارتفاع حصيلة الصادرات سنة 2008 حيث بلغت 77.192 مليار دولار وانخفضت إلى 44.411 مليار دولار سنة 2009 ويرجع سبب ذلك إلى تراجع سعر النفط من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل في سنة 2009 ، والملاحظة نفسها عند المقارنة بين السنوات 2010-2011 و 2012 حيث بلغت حصيلة الصادرات لهذه السنوات على التوالي : 56.143-71.662 و 70.571 مقدره بالمليار دولار أمريكي ، فحين كانت أسعار النفط خلال ذات السنوات كما يلي 80.2- 112.9 و 111.0 دولار للبرميل ، وبدأت هذه الحصيلة في التناقص المستمر خلال السنوات 2013-2014-2015 و 2016 حيث بلغت ادنى مستوى لها سنة 2016 بحصيلة قدرها 27.887 مليار دولار أمريكي لما كان سعر النفط يقدر بـ 45.0 دولار للبرميل، والجدول التالي يبين تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000 و 2016.

الجدول رقم (03 - 04): تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016):

(الوحدة: بالمليار دولار أمريكي)

السنة:	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البترول:	28.5	24.3	25.2	29.0	38.5	54.6	65.7	74.8	99.9
السنة:	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر البترول:	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	

Source: - Banque d'Algérie, Rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2017.

- Banque d'Algérie, Rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016.

- Banque d'Algérie, Rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2015.

- Banque d'Algérie, Rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2006.

- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2005.

- Banque d'algérie, rapport 2002, evolution economique et monétaire en Algérie, juillet 2003.

من خلال الجدول يتبين أنه ومنذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع سعر البرميل من 28.5 دولار سنة 2000 ليصل إلى أكثر من 112.9 دولار سنة 2011، ثم بدأت اسعار البترول تشهد

تراجعا بداية من سنة 2014 حيث انخفض إلى 100.2 دولار لكل برميل، واستمر في الانخفاض خلال سنة 2015 ليصل إلى 53 دولار في 2015 و45.0 خلال سنة 2016.

ومن الجدول أعلاه نستنتج أن العلاقة طردية بين أسعار النفط وحصيلة إجمالي الصادرات الجزائرية.

ب-صادرات خارج المحروقات:

فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات، فرغم النسبة الضعيفة للصادرات خارج المحروقات إذ لم تتجاوز 6% في أحسن حالتها، إلا أن قيمتها في تزايد مستمر حيث تجاوزت قيمتها ولأول مرة مليار دولار أمريكي سنة 2006 حيث حققت 1.184 مليار دولار واستمرت في الارتفاع إلى أن تجاوزت عتبة 02 مليار دولار سنة 2011 حيث بلغت 2.140 دولار أمريكي، ووصلت إلى أكثر من 2.810 مليار سنة 2014، 2.057 مليار دولار سنة 2015 و1.781 مليار سنة 2016، بالنسب التالية على التوالي: 4.59%- و5.85% و6%.

ويمكن تفسير ارتفاع حصيلة الصادرات خارج المحروقات بالسياسة التي انتهجتها الدولة لترقيتها وتدعيمها وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات وللقطاعات المتخصصة للمنتجات الموجهة للتصدير وخاصة المنتجات الفلاحية مثل التمور، وتجدر الإشارة هنا أن الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاعا ملحوظا نحو الاتحاد الاوروبي منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، إلا أن هذه القيمة تبقى دون المستوى المطلوب وبعبدة كل البعد عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال .

2- هيكل الواردات:

شهدت الواردات الجزائرية تزايد مستمر خلال الفترة، والجدول التالي يوضح أهم السلع المستوردة خلال هذه الفترة.2000-2016.

الجدول رقم (03 - 05): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016):

(الوحدة: بالمليار دولار أمريكي)

السنوات:	المواد الغذائية:	سلع التجهيز ¹ :	سلع أخرى ² :	المجموع:	السنوات:	المواد الغذائية:	سلع التجهيز:	سلع أخرى:	المجموع:
2000	القيمة:	2.415	4.808	1.950	2009	القيمة:	5.863	7.895	39.297
	النسبة:	26.70	52.00	21.30		النسبة:	14.92	64.98	20.10
2001	القيمة:	2.395	5.462	2.083	2010	القيمة:	6.024	8.338	40.212
	النسبة:	24.09	54.96	20.95		النسبة:	14.99	64.28	20.73
2002	القيمة:	2.740	6.907	2.362	2011	القيمة:	9.805	10.884	47.300
	النسبة:	22.83	57.51	19.66		النسبة:	20.73	56.26	23.01
2003	القيمة:	2.516	7.458	2.632	2012	القيمة:	9.023	16.791	50.376
	النسبة:	19.96	59.17	20.87		النسبة:	17.91	48.76	33.33
2004	القيمة:	3.385	10.260	3.501	2013	القيمة:	9.580	18.372	54.903
	النسبة:	19.74	59.85	20.41		النسبة:	17.43	49.11	33.46
2005	القيمة:	3.587	12.700	4.070	2014	القيمة:	11.005	15.022	58.330
	النسبة:	17.62	62.39	19.99		النسبة:	18.87	55.38	25.75
2006	القيمة:	3.800	13.558	4.098	2015	القيمة:	9.329	13.633	51.646
	النسبة:	17.71	63.2	19.09		النسبة:	18.06	55.54	26.40
2007	القيمة:	4.954	17.277	5.400	2016	القيمة:	8.224	11.126	46.727
	النسبة:	17.93	62.53	19.54		النسبة:	17.60	58.59	23.81
2008	القيمة:	7.796	24.674	7.009					
	النسبة:	16.43	65.82	17.75					

Source :- banque d'algerie, bulletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).

من خلال الجدول يتبين أن مواد التجهيز والمواد الغذائية تسيطر على أكبر نسبة من الواردات الجزائرية حيث: أ - مواد التجهيز: والتي تشمل كل من التجهيزات الصناعية، الفلاحية والمواد النصف مصنعة، تشكل أكثر من 50 % من الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، ومن خلال الجدول يتبين أن قيمة مواد التجهيز في تزايد مستمر بداية من 2000 إلى 2014 حيث انتقلت من 4.808 مليار دولار خلال سنة 2000 إلى 32.303 مليار دولار سنة

¹ - تشمل سلع التجهيز: التجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة.

² - تشمل السلع الأخرى: الطاقة والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

2014 بنسبة قدرها 55.38% من اجمالي الواردات، أي تضاعفت بأكثر من 7 مرات، وبلغت خلال السنتين الموالتين 2015 و 2016 الى 28.684 و 27.377 مليار دولار على التوالي أب بنسبة 55.54% و 58.59%.

وتفسير ارتفاع سلع التجهيز خلال هذه الفترة إلى البرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، هذه المشاريع التي تحتاج إلى مختلف مواد التجهيز ومواد أولية خاصة التجهيزات الصناعية، حيث أن هذه السلع والتجهيزات غير متوفرة محليا ويستوجب استيرادها من الأسواق الخارجية، حيث تعتبر التجهيزات الصناعية من أهم مكونات الواردات أما انخفاضها في سنتي 2015 و 2016 فيعود إلى سياسة الدولة لترشيد وارداتها، والجدول التالي يوضح تطور قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية خلال الفترة 2003 – 2016.

الجدول رقم (03 - 06): تطور قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية للفترة (2016-2003):

(الوحدة: بالمليار دولار أمريكي)

السنوات:	قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية:	النسبة المئوية من إجمالي الواردات:	السنوات:	النسبة المئوية من إجمالي الواردات:	قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية:	النسبة المئوية من إجمالي الواردات:
2003	4.654	36.92	2010	15.573	38.73	38.73
2004	6.681	38.97	2011	15.951	33.72	33.72
2005	8.452	41.52	2012	13.604	27.00	27.00
2006	8.528	39.75	2013	15.745	28.68	28.68
2007	9.954	36.28	2014	18.906	32.41	32.41
2008	15.434	41.40	2015	16.593	32.13	32.13
2009	15.140	38.53	2016	15.394	32.94	32.94

Source :- banque d'algerie, bulletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).

ب- المواد الغذائية:

تعتبر المواد الغذائية من أهم السلع المستوردة من طرف الجزائر، ويتبين من خلال الجدول (03) – (05) أن فاتورة الواردات من السلع الغذائية في تزايد مستمر حيث وصلت إلى أكثر من 11 مليار دولار سنة 2014 ، باستثناء سنتي 2009 و 2010 أين انخفضت قيمة الواردات إلى 5.863 و 6.024 مليار دولار وذلك بنسبة 14.92 % و 14.99% على التوالي، وذلك نتيجة تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، هذه الأخيرة (الحبوب) التي تعتبر من أهم الواردات الغذائية، أما سنتي 2015 و 2016 فقد عرفنا انخفاضا نسبيا بقيمة 9.329 و 8.224 مليار دولار أي بمعدل 18.06% و 17.60% من إجمالي الواردات الجزائرية ويرجع هذا لجهود الدولة للتأطير والحد من الواردات، وهذا ما يؤكد التقرير السنوي لسنة 2015 المتضمن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادر عن بنك الجزائر " ساهم وضع قيد التنفيذ، ابتداء من

2015 ، للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، في انخفاض مستواها. تشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير تدابير تأطير الواردات. في نفس الوقت، عزز بنك الجزائر المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الائتمانية للمستورد لغرض التوطين المصرفي.¹

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية:

بعد عرض وتوضيح بنية الصادرات والواردات الجزائرية سنتطرق الى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية من خلال التعرف إلى أهم الشركاء التجاريين للجزائر، ونستعين بالجدولين التاليين اللذان يمثلان على التوالي توزيع كل من الصادرات والواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات:

تسعى الجزائر لتنويع شركائها التجاريين، والجدول أدناه يوضح أهم المناطق الاقتصادية التي تصدر لها الجزائر.

الجدول رقم (03 - 07): توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000-2016):

(الوحدة: بالمليار دولار أمريكي)

السنة:	الاتحاد الأوروبي:	O.C.D.E (خارج الاتحاد الأوروبي):	دول أخرى:	دول أمريكا الجنوبية:	آسيا (دون الدول العربية):	الدول العربية (دون U.M.A.):	دول المغرب العربي:	بقية دول إفريقيا:	المجموع:
2000	13.792	5.828	0.181	1.672	0.210	0.055	0.254	0.042	22.031
2001	12.344	4.549	0.087	1.037	0.476	0.315	0.275	0.026	19.132
2002	12.100	4.602	0.130	0.951	0.456	0.248	0.250	0.050	18.825
2003	14.503	7.631	0.123	1.220	0.507	0.355	0.260	0.013	24.612
2004	17.396	11.054	0.091	1.902	0.686	0.521	0.407	0.026	32.083
2005	25.593	14.963	0.015	3.124	1.218	0.661	0.418	0.049	46.001
2006	28.750	20.546	0.007	2.398	1.792	0.591	0.515	0.014	54.613
2007	26.833	25.387	0.007	2.596	4.004	0.479	0.760	0.042	60.163
2008	41.246	28.614	0.010	2.875	3.765	0.797	1.626	0.365	79.298
2009	23.186	15.326	0.007	1.841	3.320	0.564	0.857	0.093	45.194

¹ - التقرير السنوي لسنة 2015 المتضمن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادر عن بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 62-63.

57.053	0.079	1.281	0.694	4.082	2.620	0.010	20.278	28.009	2010
73.489	0.146	1.586	0.810	5.168	4.270	0.102	24.059	37.307	2011
71.866	0.062	2.073	0.958	4.683	4.228	0.036	20.029	39.797	2012
64.974	0.091	2.639	0.797	4.697	3.211	0.052	12.210	41.277	2013
62.886	0.110	3.065	0.648	50.60	3.183	0.098	10.344	40.378	2014
34.668	0.082	1.550	0.572	2.409	1.683	0.037	5.288	22.976	2015
28.883	0.051	1.368	0.385	2.331	1.678	0.080	6.251	16.739	12016

Source: -Direction général des douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE; (Période : Année 2016), Centre National de l'Informatique et des Statistiques; algerie, 2016.

- Rapports périodiques des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie; <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html>

يتضح من خلال الجدول:

- نلاحظ أن منطقة الاتحاد الأوروبي هي أهم سوق للصادرات الجزائرية حيث أن أكثر من 50 % من صادرات الجزائر توجه نحو سوق دول الاتحاد الأوروبي، ونلاحظ أن هذه النسبة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2005 حيث ارتفعت من 17.396 مليار دولار أمريكي سنة 2004 إلى 25.593 مليار دولار أمريكي سنة 2005 ، ويمكن تفسير ذلك دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005 الأمر الذي شجع زيادة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، واستمرت قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي في الارتفاع؛ وقد وصلت قيمتها إلى أكثر من 40.378 مليار دولار من إجمالي الصادرات سنة 2014 ، كما بلغت قيمة 22.976 و 16.739 مليار دولار خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، حيث رغم انخفاض قيمتهما من مجموع الصادرات خلال هاتين السنتين إلا أن الاتحاد الأوروبي بقي أهم شريك تجاري للجزائر.

- تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E (خارج الاتحاد الأوروبي): ودول آسيا (دون الدول العربية) في المرتبة الثانية، ثم دول أمريكا الجنوبية في مرتبة ثالثة، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول في السنوات الأخيرة، وهذا سعيا من الدولة الجزائرية إلى تنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة الأوروبية، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات نحو دول آسيا دون الدول العربية) من 0.210 مليار دولار مليون دولار سنة 2000 إلى أكثر من 50.60 مليار دولار سنة 2014 .

- وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة حيث لا تتجاوز نسبة الصادرات نحو الدول العربية في أحسن 6% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

2- التوزيع الجغرافي للواردات:

على غرار الصادرات تسعى الجزائر إلى تنويع شركائها التجاريين في مجال الواردات، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (03 - 08): توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2000-2016):

(الوحدة: بالمليار دولار أمريكي)

السنة:	الاتحاد الأوروبي:	O.C.D.E (خارج الاتحاد الأوروبي):	دول أخرى:	دول أمريكا الجنوبية:	آسيا (دون الدول العربية):	الدول العربية (دون U.M.A.):	دول المغرب العربي:	بقية دول إفريقيا:	المجموع:
2000	5.256	2.194	0.603	0.142	0.599	0.144	0.052	0.119	9.173
2001	5.903	2.125	0.636	0.269	0.579	0.179	0.072	0.085	9.940
2002	6.732	2.485	0.757	0.385	0.943	0.366	0.127	0.087	12.009
2003	7.954	2.242	0.855	0.567	1.206	0.418	0.120	0.125	13.534
2004	10.097	3.071	1.097	1.166	1.952	0.525	0.169	0.175	18.308
2005	11.255	3.506	1.058	1.249	2.506	0.387	0.217	0.148	20.357
2006	11.729	3.738	0.777	1.281	3.055	0.493	0.235	0.148	21.456
2007	14.727	5.363	0.715	1.672	4.318	0.621	0.284	0.231	27.631
2008	10.985	7.245	0.659	2.179	6.916	0.705	0.395	0.395	39.479
2009	20.772	6.435	0.728	1.866	7.474	1.089	0.478	0.478	39.294
2010	20.704	6.519	0.388	2.380	8.280	1.262	0.544	0.544	40.473
2011	24.616	6.219	0.579	3.931	8.873	1.760	0.691	0.691	47.247
2012	26.333	6.160	1.652	3.590	9.538	1.555	0.807	0.807	50.376
2013	28.724	6.695	1.213	3.466	10.623	2.414	1.029	1.029	55.028
2014	29.684	8.436	0.886	3.815	12.916	1.962	0.738	0.738	58.518
2015	25.485	7.363	1.225	2.822	11.850	1.918	0.680	0.359	51.702
2016	22.179	6.295	0.909	2.857	11.618	1.934	0.697	0.238	46.727

Source: -Direction général des douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE; (Période : Année 2016), Centre National de l'Informatique et des Statistiques; qlgerie, 2016.

- Rapports périodiques des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie.; <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html>

يتضح من خلال الجدول ما يلي:

- أن منطقة الاتحاد الأوروبي هي أهم منبع للواردات الجزائرية حيث تشكل أكثر من 50 % من واردات الجزائر، ومن خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات التي مصدرها الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر حيث انتقلت من 5.256 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.255 مليار دولار سنة 2005 وهذا نتيجة لدخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005 ، بقيت قيمتها في تزايد مستمر فبلغت سنة 2014 ما قيمته 29.684 مليار دولار أمريكي وذلك بنسبة 50.72 % من إجمالي الواردات ، ورغم انخفاض قيمتها خلال السنتين الموالتين 20016/2015 حيث بلغت قيمتها على التوالي: 25.485 و 22.179 مليار دولار، إلا أنه بقي الاتحاد الأوروبي هو الممون الأول للواردات الجزائرية.

- ثم تأتي ودول آسيا (دون الدول العربية) في المرتبة الثانية حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية من حيث انتقلت من 0.599 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 12.916 مليار دولار سنة 2014، وإلى 11.618 -11.850 مليار دولار خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وهذا سعيا من الدولة الجزائرية إلى تنوع شركائها التجاريين خارج المنطقة الأوروبية.

- تأتي دول أمريكا الجنوبية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E في مرتبة ثالثة، كمورد للسوق الجزائرية.

- وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة حيث بلغت نسبة الواردات من الدول العربية نسبة 5.63% من إجمالي الواردات الجزائرية.

مما سبق يتضح أن الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك تجاري للجزائر من حيث الصادرات والواردات حيث نسبة الصادرات سنة 2016: 57.95% من إجمالي الصادرات، فحين كانت نسبة الواردات خلال نفس السنة 47.46% من إجمالي الواردات الجزائرية.

المبحث الثاني: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

بعد أن تعرفنا على بنية كل من الصادرات والواردات وأهم الشركاء التجاريين للجزائر، سنتطرق تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين كل من الصادرات والواردات وتأثير تغيرات كل من سعر صرف الدولار والأورو عليه.

المطلب الأول: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري

أولا : تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 - 2016:

سنحاول فيما يلي إعطاء صورة عن وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000-2016، وذلك بالاعتماد على الجدول أدناه:

الجدول رقم (03 - 09): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016):

(الوحدة: بالمليار دولار أمريكي)

السنوات:	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري:	12.30	09.61	06.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60
السنوات:	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الميزان التجاري:	07.784	18.205	25.961	20.167	09.880	0.459	18.083-	20.127-	

Source: - Banque d'Algérie, Rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2017.

- Banque d'Algérie, Rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2013.

- Banque d'Algérie, Rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2009.

- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2005.

من خلال الجدول:

نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا في رصيده منذ 2000 إلى غاية 2014، حيث بلغ الرصيد سنة 2000 12.30 مليار دولار، لينخفض نسبيا بين سنتي 2001-2002 برصيد قدره 9.61 و 6.70 مليار دولار على التوالي، ومنذ سنة 2003 شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى قيمة وبلغ ذروته سنة 2008 بأكثر من 40.60 مليار دولار وهذا نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.

كما شهد رصيد الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا سنة 2009 حيث وصل إلى 7.784 مليار دولار، وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008 حيث انخفضت أسعار المحروقات نتيجة لتراجع الطلب عليها، لكن هذا الانخفاض في الرصيد لم يمتد لفترة طويلة سرعان ما بدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010، فحقق ما قيمته 25.961 و 20.167 مليار دولار خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجعا كبيرا خلال سنتي 2013 و 2014 إذ وصل إلى 9.880 و 0.459 مليار دولار على التوالي.

ليشهد ولأول مرة منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، عجزا قدر بـ 18.083 مليار دولار في سنة 2015 و 20.127 خلال سنة 2016، وهو أول عجز له بعد أكثر من 15 سنة من الفوائض المتتالية. وهذا بسبب تراجع سعر البترول إذ وصل إلى 45.0 دولار أمريكي للبرميل وهذا ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى 29.668 مليار دولار وارتفاع تكلفة الواردات التي وصلت 46.727 مليار دولار خلال سنة 2016. 59. مليار دولار.

إن ارتكاز الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية يجعل الميزان التجاري الجزائري مرتبطا بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وهذا للعلاقة الطردية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري لذا فهو رهين لتغيرات الأسعار عالميا، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع رصيد الميزان التجاري، وخاصة قطاع الصادرات الذي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات كما بيناه سابقا.

ثانيا: أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على رصيد الميزان التجاري:

إن رصيد الميزان التجاري يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات، فالصادرات الجزائرية تفوت بالدولار الأمريكي والواردات بالعملة الأوروبية الموحدة وهي الأورو، وهنا فالجزائر أمام مشكلة الفرق بين قيمة عملي التصدير والاستيراد، وهذا الأمر سيكبد ميزانها التجاري خسائر معتبرة، ومن خلال الجدول القادم سنحاول إبراز إذا كان الميزان التجاري الجزائري يتأثر بسعر صرف الدولار مقابل الأورو.

الجدول رقم (03 - 10): علاقة رصيد الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو خلال الفترة (2016-2000):

السنوات:	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري (بالمليار دولار):	12.30	09.61	06.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60
سعر صرف الدولار مقابل الأورو:	1.0827	1.1165	1.0575	0.8840	0.8039	0.8037	0.7964	0.7296	0.6799
رصيد الميزان التجاري (بالمليار أورو):	13.317	10.729	7.085	9.847	11.471	21.273	27.125	24.981	27.603
السنوات:	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الميزان التجاري (بالمليار دولار):	07.784	18.205	25.961	20.167	09.880	0.459	18.083-	20.127-	
سعر صرف الدولار مقابل الأورو:	0.7169	0.7543	0.7183	0.7783	0.7529	0.7527	0.9013	0.9034	
رصيد الميزان التجاري (بالمليار أورو):	5.580	13.732	18.647	15.695	7.438	0.345	16.298-	18.182-	

Source: - Banque d'Algérie, Rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2017.

- Banque d'Algérie, Rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2013.

- Banque d'Algérie, Rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2009.

- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2005.

- European central bank (ECB), consulté le 21/06/2018 sur le lien :

http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?jsessionid=830134AFD760806EB2B93B4563412BF5?SERIES_KEY=120.EXR.A.USD.EUR.SPO0.A&periodSortOrder=ASC

من خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه الذي يعبر عن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016 مسعرا بالأورو نلاحظ ما يلي:

1- في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2002 كان رصيد الميزان التجاري مسعرا بالأورو يرتفع مقارنة بتسعيره بالدولار، حيث كان الرصيد في سنة 2000 يقدر بـ 12.30 مليار دولار و 13.317 مليار أورو، والملاحظة نفسها بالنسبة لسنتي 2001 و 2002 حيث بلغ الرصيد بالدولار الأمريكي 9.61 و 6.70 مليار دولار أمريكي مقابل 10.729 و 7.085 مليار أورو لنفس السنتين.

2- منذ سنة 2003 الى غاية 2016 بدا رصيد الميزان التجاري بالأورو في الانخفاض مقارنة برصيده المسعرا بالدولار، فمثلا كان قدر الرصيد بـ 11.14 مليار دولار مقابل 9.847 مليار دولار، وفي 2009 بلغ 07.784 مليار دولار مقابل 5.580 مليار أورو، وهذا لما كان الميزان التجاري الجزائري في حالة فائض، اما عند تسجيله لعجز خلال السنتين 2015 و 2016 فإن الملاحظة تتكرر نفسها، حيث بلغ الرصيد على التوالي -18.083 و -20.127 مليار دولار مقابل -16.298 و -18.182 مليار أورو.

وتفسير الملاحظتين السابقتين هو أنه في الفترة الأولى كان سعر صرف الدولار مقابل الأورو مرتفع نسبيا فمثلا في سنة 2001 كان يقدر الدولار بـ 1.1165 أورو، أما في الفترة الثانية فبدأ سعر صرف الدولار يتراجع وينخفض أما الأورو، و أصبح الأورو ينافس الدولار كعملة قوية تستعمل في المعاملات الدولية فمثلا في سنة 2003 كان سعر صرف الدولار يقدر بـ 0.8840 أورو وفي سنة 2016 كان يقدر بـ 0.9034 أورو.

ومما سبق يتأثر رصيد الميزان التجاري الجزائري بسعر صرف الدولار مقابل الأورو، تأثيرا غير مباشر وذلك من خلال التأثير على عائدات المحروقات حيث يتراجع الرصيد بنفس وتيرة تراجع سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة الاحتياطات ويؤدي إلى تأكلها، حيث كلما انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات خاصة تلك المسعرة بالأورو، فالميزان التجاري يحقق خسارة غير مباشرة من جهتين، فمن جهة يتم تصدير (بيع) المحروقات بسعر منخفض (سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو)، ومن جهة أخرى يتم الاستيراد (شراء) بسعر مرتفع (تسديد قيمة الواردات بالأورو)، وعليه فإنه من مصلحة الميزان التجاري الجزائري أن يكون سعر الدولار دائما أعلى من سعر الأورو.

المطلب الثاني: أثر انخفاض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر من حيث الصادرات والواردات، وترتكز الصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة تفوق 95%، وكما أسلفنا الذكر أن هذه الأخيرة تربطها علاقة طردية بأسعار النفط المسعرة بالدولار الأمريكي، فهي لا تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار الجزائري، ولهذين السببين سنكتفي بتحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الصادرات خارج المحروقات والواردات الجزائرية.

أولاً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات خارج المحروقات:

الجدول رقم (03 - 11): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بدلالة تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو خلال الفترة (2000-2016):

السنوات:	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف الدينار مقابل الأورو:	69.4307	69.2036	75.3454	87.4722	89.6423	91.3014	91.2447	94.9973	94.8622
الصادرات خارج المحروقات:	0.612	0.648	0.734	0.477	0.660	0.907	1.184	1.312	1.954
السنوات:	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر صرف الدينار مقابل الأورو:	101.299	99.1927	102.2154	102.1627	105.4374	106.9064	111.44	121.18	
الصادرات خارج المحروقات:	1.066	1.619	2.140	2.048	2.161	2.810	2.057	1.781	

Source :- banque d'algerie, bulletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).

من خلال استعراض معطيات الجدول التي تعبر عن تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بدلالة تغير سعر صرف الدينار مقابل الأورو، في محاولة منا للوصول الى طبيعة العلاقة التي تربطهما نلاحظ ما يلي:

الفصل الثالث _____ العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 - 2016

أنه كلما تم تخفيض سعر صرف الدينار ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، فمثلا: منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2008 شهدت تزايدا مستمرا حيث بلغت على التوالي: 0.612- 1.954 مليار دولار، فحين قدر سعر الصرف بـ 69.4307-94.8622 دينار/أورو، باستثناء سنة 2009 أين شهدت حصيلة الصادرات خارج المحروقات تراجعا ملحوظا حيث، وصلت إلى 1.066 مليار دولار بسبب تراجع التجارة العالمية ونقص الطلب العالمي على السلع نتيجة صدمة الأزمة المالية 2008، والأمر نفسه بالنسبة لسنتي 2015-2016 حيث بلغت 2.057 و 1.781 مليار دولار.

ومما سبق يتضح أن هناك علاقة عكسية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات خارج المحروقات حيث كلما انخفض سعر الصرف زادت قيمة الصادرات خارج المحروقات وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، وعليه فإن عملية تخفيض قيمة الدينار حقق أثر حسنا على الصادرات خارج المحروقات في هذه الفترة، لكنها تبقى دون المستوى المطلوب؛ وذلك بالنظر الى القدرات التي يملكها في هذا المجال.

ثانيا- أثر تخفيض الدينار على الواردات:

يبين الجدول التالي تطور كل من سعر صرف الدينار لجزائري بالنسبة للأورو وقيمة الواردات خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (03 - 12): تطور الواردات بدلالة تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو خلال الفترة (2016-2000)

السنوات:	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف الدينار مقابل الأورو:	69.4307	69.2036	75.3454	87.4722	89.6423	91.3014	91.2447	94.9973	94.8622
مجموع الواردات:	9.173	9.940	12.009	12.606	17.146	20.357	21.456	27.631	39.479
السنوات:	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر صرف الدينار مقابل الأورو:	101.299	99.1927	102.2154	102.1627	105.4374	106.9064	111.44	121.18	
مجموع الواردات:	39.297	40.212	47.300	50.376	54.903	58.330	51.646	46.727	

Source :- banque d'algerie, buletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).

من خلال القراءة للإحصائيات المدونة في الجدول والتي التي تعبر عن تطور الواردات الجزائرية بدلالة تغير سعر صرف الدينار مقابل الأورو، نلاحظ ما يلي:

أنه كلما تم تخفيض سعر صرف الدينار ارتفعت قيمة الواردات ، فمثلا: منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2008 شهدت تزايدا مستمرا حيث بلغت على التوالي: 9.173-39.479 مليار دولار، فحين قدر سعر الصرف بـ 94.8622-69.4307 دينار/أورو، باستثناء سنة 2009 أين شهدت حصيلة الواردات تراجعاً نسبياً حيث، وصلت إلى 39.297 مليار دولار بسبب تراجع التجارة العالمية نتيجة صدمة الأزمة المالية 2008، والأمر نفسه بالنسبة لسنتي 2015-2016 حيث بلغت 51.646 و 46.727 مليار دولار بسبب تراجع الموارد المالية للبتترول وسياسة الدولة في تأطير الواردات.

ومما سبق يتضح أن هناك علاقة عكسية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري الواردات حيث كلما انخفض سعر الصرف زادت قيمتها، وهذا عكس النظرية الاقتصادية وعكس النتائج المرجوة من تخفيض الدينار، حيث أن المعلوم كلما انخفض سعر الصرف انخفضت قيمة الواردات، ويرجع ذلك الى زيادة الطلب للسلع وخاصة سلع التجهيز حيث ازدادت الحاجة لها (الجدول رقم (03 – 06) الذي يوضح تطور قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية للفترة السابقة الذكر نتيجة المشاريع التنموية التي أطلقتها الحكومة في هذه الفترة، وبما أن معظم هذه السلع هي سلع التجهيز الصناعي (آلات، قطع الغيار،... الخ) غير متوفرة داخليا فتعتبر السوق الخارجية مصدر لإشباع الطلب الداخلي على هذه السلع وخاصة في ظل توفر الموارد المالية المتأتية من عائدات البترول.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى أثر تقلبات سعر صرف على الميزان التجاري الجزائري، حيث تم التعرّيج على أهم مراحل تطور السعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، هذا الأخير انتقل من نظام التثبيت بعملة واحدة إلى التثبيت بسلة من العملات ثم نظام التعويم المدار من طرف البنك المركزي، وهذا لتحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ثم انتقلنا الى خصائص الميزان التجاري الجزائري الذي يتميز بالتركيز السلعي بالنسبة للصادرات، إذ يعتمد قطاع الصادرات بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، أما الواردات فتتميز بتركيزها المكاني، إذ أن أكثر من ثلثي واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال الدراسة التحليلية لمختلف المعطيات الإحصائية للاقتصاد الجزائري فيما يخص متغيرات الدراسة، تبين أن هناك علاقة غير مباشرة بين سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو وصيد الميزان التجاري من خلال تأثير هذا الأخير التأثير على عائدات المحروقات المكون الرئيسي للصادرات الجزائرية، كما أنه يتأثر الميزان بأسعار النفط المحددة في الأسواق العالمية، حيث لا تتدخل الجزائر في هذه العملية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم التطرق إلى تأثير عملية تخفيض العملة المحلية على الميزان التجاري وتوصلنا الى انها حققت نتائجها بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات ونتائج عكسية على الواردات خلال فترة الدراسة ماعدا السنتين الأخيرتين بسبب تراجع عوائد المحروقات وجدت الجزائر نفسها مضطرة الى ترشيد وارداتها.

الخاتمة

إن سعر الصرف يعتبر المرآة التي تعكس المركز التجاري لأي دولة مع العالم الخارجي، فهو يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، إذ يعبر عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولى له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، والتي من بينها القطاع الخارجي، هذا الأخير يترجم تطوره وأداه رصيد الميزان التجاري الذي يعبر عنه بالفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والذي يعتبر أهم رصيد في ميزان المدفوعات لكل بلد.

وفي إطار تسوية المعاملات والصفقات الدولية الناشئة عن مختلف العلاقات والشركات الاقتصادية الدولية الجزائرية، يواجه الميزان التجاري الجزائري مشكلة تتمثل في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي وهذا بسبب التركيز السلبي للصادرات، إذ يعتمد قطاع الصادرات بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، وأغلب واردات الجزائر من منطقة الأورو فالاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، وهذا ما جعله عرضة لمخاطر تقلبات الصرف وخاصة انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، فالجزائر أمام مشكلة الفرق بين قيمة عمليتي التصدير والاستيراد، وهذا الأمر سيكبد الميزان التجاري خسائر معتبرة، ومما سبق وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية وبعد عرض مختلف المفاهيم النظرية حول سعر الصرف والميزان التجاري باعتبارهما متغيري الدراسة، و التطرقت إلى العلاقة النظرية التي تربطهما، وهذا في الفصل الأول والثاني، تم تخصيص الفصل الثالث للجانب التطبيقي بإسقاطنا للعلاقة النظرية بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، حيث تم التعرف على أهم خصائصه الميزان التجاري وتطور نظام الصرف في الجزائر، وبعد تحليلنا للمعطيات الإحصائية للاقتصاد الجزائري فيما يخص متغيري الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً: اختبار الفرضيات:

أنجزت هذه الدراسة انطلاقاً من أربع فرضيات أساسية، وبعد الدراسة النظرية التحليلية توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص هذه الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: يعبر سعر الصرف عن قيمة وحدة نقدية لعملة ما بوحدات نقدية لعملة أخرى ويرتبط بعوامل تؤثر على استقراره.

من خلال الدراسة تم تأكيد هذه الفرضية، فرغم تعدد المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف الا انها تتفق جميعها في أن سعر هو عبارة عن عدد الوحدات النقدية لعملة ما مقابل وحدات نقدية لعملة أخرى، ويتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

الفرضية الثانية: كلما انخفض سعر الصرف ارتفع معدل الصادرات وتنخفض الواردات.

من خلال الدراسة تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث كلما انخفض سعر الصرف ارتفع معدل الصادرات وتنخفض الواردات، وهذا حسب التفسيرات النظرية لعلاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.

الفرضية الثالثة: يرتبط رصيد الميزان التجاري الجزائري بسعر صرف الدينار مقابل سعري صرف الأورو والدولار.

من خلال الدراسة تم التأكد من عدم صحة هذه الفرضية حيث يتأثر رصيد الميزان التجاري بطريقة غير مباشرة بتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأورو وذلك بتأثير على عوائد المحروقات واحتياطي العملة الصعبة.

الفرضية الرابعة: نجحت سياسة تخفيض العملة المحلية الدينار في تحقيق أهدافها.

من خلال الدراسة تم التأكد من عدم صحة هذه الفرضية، حيث رغم انخفاض سعر الصرف الا أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بقيت دون المستوى، ورافق هذا الزيادة المستمرة في معدل الواردات الجزائرية.

ثانيا: نتائج البحث:

1- في ظل نظام حرية سعر الصرف تتحدد أسعار الصرف بواسطة قوي العرض والطلب باعتبار العملة سلعة.

2- يتصف الميزان التجاري الجزائري بالتركيز السلبي بالنسبة للصادرات اذا يعتمد على المحروقات بشكل شبه كلي، والتركيز المكاني بالنسبة للواردات فالاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر.

3- يكبد تراجع الدولار أمام الأورو الميزان التجاري الجزائري خسارة نتيجة ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية خاصة تلك التي مصدرها الاتحاد الأوروبي، ويستمر هذا الأمر مادام أن عملي التصدير والاستيراد مختلفتين، ولهذا ممن مصلحة الجزائر حاليا أن يرتفع سعر صرف الدولار وينخفض سعر صرف الأورو.

4- حقق الميزان التجاري الجزائري خلال سنوات فترة الدراسة المتعاقبة فوائض متتالية إلا أنها لا تدل على تحسن الاقتصاد الجزائري، لأن هذا الفوائض ترتبط بارتفاع أسعار المحروقات عالميا، وهو ما يبرر العجز الذي شهده خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة نتيجة تعرضه لصدمة انخفاض أسعار النفط .

5- تبقى الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات دون المستوى المطلوب وهذا بالنظر الى القدرات الكامنة للاقتصاد الوطني.

6- من مصلحة الجزائر كدولة مصدرة للنفط أن يتم التحكم في عملة تسعير النفط، وهذا من أجل تفادي مخاطر الصرف على معاملاتها النفطية، ولكنه امر مستبعد لأن تسعيره بالدولار يشكل دعما وقوة للدولار الأمريكي، والولايات المتحدة الأمريكية لا تدخر أي جهد اقتصادي أو عسكري من أجل المحافظة على مصالحها.

7- إن الانخفاض المستمر الذي يشهده الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار، وهي سياسة متبعة من أجل تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، لم تؤدي إلى النتائج المرجوة، فقد شهدت الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وبقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب، وأما تراجع الواردات خلال السنتين الأخيرتين فمرده الى تراجع مداخل البترول.

8- عمدت الدولة الى سياسة تأطير وترشيد الواردات وهذا لتقليل فاتورة الواردات وتفادي العجز في الميزان التجاري بسبب تراجع إيرادات النفط.

9- لتفادي مخاطر تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو أنشأت الحكومة الجزائرية علاقات تجارية (خارج المنطقة الأوروبية) مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية، حيث يتم فوترة المعاملات التجارية بالدولار وهي نفس عملة تحصيل الإيرادات النفطية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

من خلال نتائج البحث يمكن أن ندرج بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

1- تنوع الهيكل الاقتصادي الجزائري، والعمل على تنمية القطاعات الراكدة خصوصا القطاع السياحي وقطاع الخدمات كبديل مستقبلي للمحروقات وهذا بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من طاقات في هذا المجال.

2- تنوع الشركاء التجاريين للجزائر خارج منطقة الأورو، ووترك الحرية في اختيار عملة الفوترة عند عقد الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية.

3- الاستغلال الأمثل لعوائد البترول باعتبارها المصدر الأساسي للعملة الصعبة ، مع استغلال التدفقات المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط، في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنميتها.

4- تأطير وترشيد الواردات والعمل على تخفيضها الواردات مع تشجيع الصادرات غير نفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتشجيع والاستثمار الأجنبي في الجزائر.

5- العمل على محاولة تسعير الصادرات النفطية الموجهة للاتحاد الأوروبي بالأورو.

آفاق البحث:

اقتصرت الدراسة على إبراز أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وكذا آثار تخفيض الدينار على الميزان التجاري، وفي هذا السياق يمكن توسيع هذا البحث مستقبلا وإنجاز بحوث مكملة لمختلف جوانبه مثل:

- انعكاسات سياسة سعر الصرف على تطور أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- فعالية وكفاءة سياسة سعر الصرف في تحقيق التنمية الجزائرية.

المراجع

الكتب:

- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- جون هدسون- مارك هرنندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 4، ترجمة كل من طه عبد الله منصور محمد عبد الصبور، ومحمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
- خلف فليح حسين، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- دومنيك سالفاتور، سلسلة ملخصات شوم: نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1975.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2000.
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال. اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الأزرايطية، مصر، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة - مصر، الطبعة الخامسة 2000.
- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، 2008.
- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري - عمان - الأردن، 2011.
- سي بول هالوود، رونالد ماكدونال، النقود و التمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003.
- عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2010.
- عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، نظرية وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية - الاسكندرية، 2011.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ونظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط3، 2013.
- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- الفار محمد إبراهيم، سعر الصرف بين التنظير والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 2010.

- ماهر كنج شكري ومروان عطون، المالية الدولية: العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دون دار النشر، 2003.
- محمد سيد العابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي: ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة، 1997.
- مروان عطون، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992.
- مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
- موسى سعيد مطر الشقيري و آخرون ، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع- عمان- الأردن 2008.
- ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001.
- نوزاد عبد الرحمان الهبتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن ، 2006.
- وسام ملاك، الظاهرة النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، 2001.
- يمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

الرسائل الجامعية:

- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

- بعياني رايح العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: علوم مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017.
- بلجرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني-د راسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010.
- بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف – الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2009.
- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية- تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة، 2015.
- عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016.
- غراس عبد القادر، دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، خلال الفترة 1970-2006، ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، 2007.
- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، الأردن، 2008.

المقالات:

- آيت يحيى سمير، التعويم المدار بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
- بري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة الشلف، الجزائر، 2011.
- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.

- صبحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 07، العراق، 2011.
- صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011.
- عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009.
- عوض فاضل إسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2012.
- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.
- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004.
- نرمين السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، أفريل 2001.

التقارير:

- Banque d'algérie, bulletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).
- Banque d'algérie, rapport 2002, evolution economique et monétaire en Algérie, juillet 2003.
- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2005.
- Banque d'Algérie, Rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2006.
- Banque d'Algérie, Rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2009.
- Banque d'Algérie, Rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2013.
- Banque d'Algérie, Rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2015.
- Banque d'Algérie, Rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016.

- Banque d'Algérie, Rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2017.

- Direction général des douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE;
(Période : Année 2016), Centre National de l'Informatique et des Statistiques; algerie, 2016.

مواقع الإنترنت:

- European Central Bank (ECB): 21-06-2018:

http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do;jsessionid=830134AFD760806EB2B93B4563412BF5?SERIES_KEY=120.EXR.A.USD.EUR.SP00.A&periodSortOrder=ASC

- Rapports périodiques des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie:

<http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html>

المراجع الأجنبية:

- Bernad Guillochon, Annie Kaweckj, «Economie internationale commerce et macroéconomie »,
5éme édition, Dunod ,Paris , 2006.